

الحكومة المصرية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧

ومذيل بالقوانين التي لها علاقة به

طبع بالمطبعة الاميرية بالقاهرة

ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الاميرية ببولاق
أو من قاعة المبيعات بسلامك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العيني بمصر

١٩١٨

التمن ١٠٠ ملجم

فهرست قانون المرافعات

الصادره الأمر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

صفحة

قواعد عمومية (م ١ - ٢٣)	١
الكتاب الأول - في المرافعات أمام محاكم أول درجة	
الباب الأول - في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع	
القضايا وأهميتها (م ٢٤ - ٣٢)	٧
الباب الثاني - في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركباتها	
(م ٣٣ - ٥٠)	١٢
الباب الثالث - في حضور الأخصام أو وكلائهم (م ٥١ - ٩٠) ...	١٧
الباب الرابع - في الأحكام (م ٩١ - ١١٨)	٢١
الباب الخامس - في الأحكام الصادرة في غيبة أحد الأخصام	
(م ١١٩ - ١٢٦)	٢٥
الباب السادس - في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الأخصام	
(م ١٢٧ - ١٣٢)	٢٧
الباب السابع - في الإجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية	
(م ١٣٣ - ٣٢٨)	٢٨
الفصل الأول - في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول	
في موضوعها (م ١٣٣ - ١٥١)	٢٨
الفرع الأول - في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب	
الإحالة على محكمة أخرى (م ١٣٤ - ١٣٧)	٢٩
الفرع الثاني - في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها	
(م ١٣٨ و ١٣٩)	٣٠

الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد (م ١٤٠ - ١٥١)	٣٠
الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت (م ١٥٢ - ٢٧٢)	٣٢
الفرع الأول - في استجواب الأنصام (م ١٥٣ - ١٦٢)	٣٢
الفرع الثاني - في ايمين (م ١٦٣ - ١٧٦)	٣٤
الفرع الثالث - في التحقيقات (م ١٧٧ - ٢٢٢)	٣٦
الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة (م ٢٢٣ - ٢٤٤)	٤٢
الفرع الخامس - في الكشف على الأعيان الثابتة (م ٢٤٥ - ٢٥٠)	٤٦
الفرع السادس - في تحقيق المخطوط (م ٢٥١ - ٢٧٢)	٤٧
الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى الزورير (م ٢٧٣ - ٢٩٢)	٥١
الفصل الرابع - في الدعاوى الفرعية الخ (م ٢٩٣ - ٢٩٦)	٥٤
الفصل الخامس - في اقطاع المراجعة أو تركها (م ٢٩٧ - ٣٠٨)	٥٥
الفصل السادس - في رد القصة عن الحكم (م ٣٠٩ - ٣٢٨)	٥٧
الباب الثامن - في طرق الطعن في الأحكام (م ٣٢٩ - ٣٨٠)	٦١
الفصل الأول - في المعارضة (م ٣٢٩ - ٣٤٤)	٦١
الفصل الثاني - في الاستئناف (م ٣٤٥ - ٣٧١)	٦٣
الفصل الثالث - في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته	
(م ٣٧٢ - ٣٨٠)	٦٨
الباب التاسع - في التنفيذ (م ٣٨١ - ٦٥٣)	٧٠
الفصل الأول - قواعد عمومية (م ٣٨١ - ٤٠٩)	٧٠

صفحة

الفصل الثاني — في التنفيذ بطريق الجز على ما للسدين لدى غيره من المتقولات وفي الجز على ذلك تحفظاً (م ٤١٠ — ٤٣٩)	٧٥
الفصل الثالث — في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المقولة وبيعه (م ٤٤٠ — ٤٨١)	٨١
الفصل الرابع — في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهام والديون (م ٤٨٢ — ٥١٠)	٨٩
الفصل الخامس — في القسمة بين الغرماء (م ٥١١ — ٥٣٦) ...	٩٤
الفصل السادس — في التنفيذ ببيع العقار (٥٣٧ — ٦٥٣)	٩٩
الفرع الأول — في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية (م ٥٣٧ — ٥٩١) ...	٩٩
الفرع الثاني — في المسائل القرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي اعادة بيع العقار الخ (م ٥٩٢ — ٦٢٧)	١٠٩
القسم الأول — في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض (م ٥٩٢ و ٥٩٣)	١٠٩
القسم الثاني — في دعوى الغير باستحقاق العقار (م ٥٩٤ — ٦٠١) ...	١١٠
القسم الثالث — فيما يتعلق بطلان الاجراءات (م ٦٠٢ — ٦٠٥) ...	١١١
القسم الرابع — في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزاو الأول (م ٦٠٦ — ٦١٣)	١١٢
القسم الخامس — في بيع عقارات المجلس والقاصر (م ٦١٤ — ٦١٩) ...	١١٣
القسم السادس — في بيع العقار اختياراً وفي بيعه بطريق المزاو لعدم امكان قسمته بغير ضرر (م ٦٢٠ — ٦٢٧)	١١٤

الفرع الثالث — في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين	١١٦
(م ٦٢٨ — ٦٥٣)	
الباب العاشر — في مراعات واحراءات متنوعة (م ٦٥٤ — ٧٢٧) ...	١٢٠
الفصل الأول — في محاسبة القصة (م ٦٥٤ — ٦٦٧)	١٢٠
الفصل الثاني — في الاجراءات التحفظية (م ٦٦٨ — ٦٨٠) ...	١٢٢
الفصل الثالث — في اختصاص الدائن بمقاررات مديته لحصوله على دينه	
(م ٦٨١ — ٦٨٤)	١٢٤
الفصل الرابع — في عرص الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا	
رسميا (م ٦٨٥ — ٦٩٩)	١٢٦
الفصل الخامس — في اعطاء الصور (م ٧٠٠ و ٧٠١)	١٢٨
الفصل السادس — في تحكم المحكمين (م ٧٠٢ — ٧٢٧) ...	١٢٨
قانون الخبراء (مرة ١ سنة ١٩٠٩)	١٣٣
قانون قاضي التحضير (مرة ٣ سنة ١٩١٠)	١٤٢
قانون بعدم جواز توقيع المحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة	
(مرة ٤ سنة ١٩١٣)	١٤٧

اصطلاحات

د = دكرينو (أمر عال) .

ق = قانون .

م = مادة .

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية ؛ وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛ وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما

مدر برأى عايدى فى ١٢ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخرى

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

في المواد المدنية والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

١ - كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الأشخاص لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الأشخاص .

٢ - اذا انتقل أحد المحضرين من محل اقامته لأحد القرى لإجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولاً أن يتوجه الى شيخ البلد ويطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذكور من اجابة طلبه وجب عليه اجراء الأمر المكلف به وذكرك حصول الامتناع في المحضر الذي يحضره .

٣ - الأوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية :

(أولاً) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة ؛
(ثانياً) اسم الخصم الذي تعلن هذه الأوراق في مصلحته ولقبه وصنعتة أو وظيفته ومحلّه ^(١) ؛

(ثالثاً) اسم المحضر والمحكمة الموظف بها ؛
(رابعاً) اسم ولقب المعلن اليه المعلومات وصنعتة أو وظيفته ومحلّه ؛

(١) المحل هو المركز الشرعي المنسوب للإنسان الذي يقوم فيه باستيفاء ما له وإيفاء ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه .

(خامسا) ذكر اسم الشخص الذى تسلم اليه الأوراق المعلنة ؛
(سادسا) ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع من
بذلها فى الأحوال المبينة فى المادة السابقة .

٤ - الأوراق التى تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون
نسختين إحداهما أصل والثانية صورة وذلك فى غير الأحوال المستثناة
بموجب نص صريح .

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء
كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه الإعلان
مباشرة فاذا تراءى للمحضر فى هذه الحالة وجه فى الامتناع عن الإعلان
وجب عليه أن يتوجه مع الخصم فى نفس اليوم الى القاضى المعين من
المحكمة للأمر الوقفية ليحكم بلزوم الإعلان أو بما يراه من التغيرات
التي يصح بها الإعلان ويأمر المحضر بما ينبغى اجرائه .

٥ - يجب على المحضر أن يبين فى ذيل الأصل والصورة من كل
ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضى
المعين من المحكمة للأمر الوقفية بغرامة مائة قرش ديوانى بمجرد اطلاعه
على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم
للمحكمة فى ظرف ثلاثة أيام .

٦ - يجب أن تسلم الأوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم
أو لمحلله (٢٥١) .

(١) اعلان الأوراق الخ لرجال الجيش (د ٤ يويه ١٨٩١) :

المادة الأولى - اعلان الأوراق والأحكام والضباط والصف ضباط والعساكر الذين
فى الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية
فان كان من يراد الإعلان اليه موجودا فى جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة

٧ — اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحدا من أقاربه ساكنا معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة ويكون الإجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة .

٨ — الأوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليم صورها على الأوجه الآتى بيانها :

أوالحكم بواسطة الضابط الذى يعيه المردار لذلك ويشرفه الحاقية عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الأحكام على أحدهم بقوة .

المادة الثانية — تراعى في الإعلان والتنفيذ المواعيد والأصول المقررة في القوانين المشار اليهما آفا (قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات) .
(٢) اعلان الأوراق الخ للسجون

(١) د ٢٤ مايو ١٩٠١ :

المادة الأولى — اعلان الأوراق والأحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد للأشخاص المحبوسين في أحد سجون الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن .

وكذلك يكون الإجراء في تنفيذ الأوامر التى تصدر بناء على أحكام في مادة جنائية .
المادة الثانية — تراعى في اعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة في المادة السابقة المواعيد والأصول المقررة في القوانين المشار اليهما (قانون المرافعات وتحقيق الجنايات) .
ويجب تسليم صور الأوراق المقتضى اعلانها للمأمور الذى عليه أن يكتب علامة الاستلام على الأصل واذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالقرعة المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

(ب) د ٩ فبراير ١٩٠١ :

٠ المادة ٢٤ — وعلى المأمور أن يجتهد في اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة ملغاة بواسطة ويوقعه على ما تضمنته ومتى أراد المسجون ارسال صورة الورقة الملغى بها الى شخص معين فيرسلها المأمور الى هذا الشخص بجواب موصى عليه .

(أولاً) ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد مدير الاقليم
الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية ؛

(ثانياً) ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظار دواوينها
العمومية ؛

(ثالثاً) ما يتعلق بالدوائر تسلم صورته الى نظارها ؛

(رابعاً) ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته في مركز الشركة ان
كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من
ينوب عنهم . وان لم يكن لها مركز قسّم الى أحد شركائها المتضامين ؛

(خامساً) ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر
المصري تسلم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو يكتب على
الأصل علامة الاستلام .

وفي الأحوال الثلاثة الأولى تكتب ممن يستلم الصورة علامة الاستلام
على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الأصل والصورة وإذا لم يجد
المحضر من يجب التسليم اليه في الأحوال الثلاثة المرقومة أو وجده
وامتنع عن الاستلام قسّم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية الموظف
بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأثر منه على الأصل بالاستلام ومن يمتنع
من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة
قرش ديواني ويكون الحكم عليه بذلك من القاضي المعين للأموال الوقفية
بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف المتنع عن الاستلام بالحضور أمام
القاضي في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة .

٩ — اذا كان للنص المقتضى الإعلان اليه محل بالبلاد الأجنبية
معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها

بمعرفة وكيل الحضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية واذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها في اللوحة المعلقة لذلك في المحكمة .

١٠ — يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذي يطلب فيه الخصم ذلك منه أو في اليوم الذي يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك .

١١ (د ١٩ مايو ١٨٩٥) — اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضي الأمور الوقية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضي المواد الجزئية أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين .

١٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الأمر الذي يصدر من قاضي الأمور الوقية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن في أولها واذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملا على انتداب من يعين للإعلان .

١٣ — يذكر في الأصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو أختامهم .

١٤ — على المحضر عقب الإعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون صحافته ممنة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الأوراق المعلقة بوجه الاختصار .

١٥ — يسلم أصل الورقة المعلقة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر .

١٦ — اذا كانت الورقة المعلقة للخصم مشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدّر بالأيام أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان في الميعاد المذكور .

١٧ — اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزداد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره إليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد .

وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات نصفها .

١٨ — اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده .

١٩ — تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الأجنبية على حسب ما هوأت :

(أولاً) يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط ؛

(ثانياً) يعطى ميعاد مائة وثمانين يوماً لمن يكون قاطناً فى كافة البلاد الأخرى من أوروبا أو مينات المشرق لحدة البلدة المسماة "يوقاهامة" ؛

(ثالثاً) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً فى جميع البلاد الأخرى .

٢٠ — لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الإعلان اليه حاضراً بالديار المصرية بل تراعى فى حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التى تكون اقامته بها أو الجهة التى يوجد بها ومع ذلك يجوز للحكمة عند الاقتضاء أن تزيد فى المواعيد .

٢١ — لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضاً من المساء ولا فى أيام الأعياد إلا اذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك .

- ٢٢ — المواعيد السابق بيانها والإجراءات المقررة في المواد ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ يقتضى مراعاتها وإلا فيكون العمل لاغيا .
- ٢٣ — اذا حكم ببطالان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار ملزما بمصاريف المرافعات الملقاة وبالتعويضات اذا كان لها وجه فضلا عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية .

الكتاب الأول

في المرافعات أمام محاكم أول درجة

الباب الأول

في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها

- ٢٤ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — محاكم أول درجة هي :
(أولا) محاكم المواد الجزئية ؛ (ثانيا) المحكمة الابتدائية .
- ٢٥ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى لإحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الأخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك .
وتذكر الإحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للأخصام .
- ٢٦ (٣ ق س ١٩١٤) — ينتدب ناظر الحقانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائيا بهيئة محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمقول أو عقار اذا كان

المدعى به فيها لا يزيد على ألفى قرش فإذا زاد على ذلك لغاية خمسة عشر ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه .

ويحكم أيضا في الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهايا إذا كان المدعى به لا يزيد على ألفى قرش وابتدائيا إذا زاد على ذلك الى ما لانهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضى أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة فى الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم ترد الأجرة على خمسة عشر ألف قرش فى السنة ؛

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل فى أراضى الزراعة أو فى المحصولات أو فى الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ماهيات الخدمة والصناع والمستخدمين ؛

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة فى وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها فى الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفى الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المفروشات ؛

(رابعاً) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجرح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية^(١) .

٢٧ (٣١٥ أغسطس ١٨٩٢) — يحكم أيضاً قاضي المواد الجزئية حكماً انتهائياً في جميع الأحوال التي يرخص له القانون بالحكم الانتهائي فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الأخصام رضائهم واتفاقهم .

٢٨ (٣١٥ أغسطس ١٨٩٢) — وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الأخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الأحكام ويحكم أيضاً في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى .

٢٩ (٣١٥ أغسطس ١٨٩٢) — ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً أن يطلب أيضاً الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد .

(١) بموجب (د ١٢ ديسمبر ١٨٩٢) يختص محافظ القصير بالنظر والحكم نهائياً في دائرته في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفاً وخمسة قرش .

وبموجب (ق ١٥ سنة ١٩١١) جعل نظام قضائي خاص لمحافظة سينا وجاء في المادة ٢٦ منه أن لناظر الحفانية أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على إحدى المحاكم الجزئية العادية أو إحدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناءً على طلب يقدم من أحد الخصوم إلى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ إلى الناظر .

وبموجب (ق ٨ سنة ١٩١٢ م ٤) جعلت للمحاكم الواحات البحرية (المنيا) والداخلية والخارجية (أسوط) جميع اختصاصات المحاكم الجزئية وتسرى عليها في ذلك أحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يكن منصوصاً على خلافها في القانون المذكور .

وبموجب (ق ١١ سنة ١٩١٢) أنشئت محاكم الأخطاط وسنت لها لائحة للاجراءات المدنية والتجارية بقانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ .

وليس للمدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل التداعى في مادة وضع اليد مالم يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر .

٣٠ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢ و ٩ د مايو ١٨٩٥) — تقدّر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف وغيرها من الملحققات .

واذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه لتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه .

واذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة واذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه .

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المنقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذي حصل الحجز من أجله .

واذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن مقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذي حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز .

وإذا كانت المنازعات المذكورة في الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الإيجار فتقدر باعتبار قيمة الأجرة في جميع مدة الإيجار .

ويكون التقدير في المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين وأما في المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال مضروبة في عشرين ^(١) وإذا لم يكن مقررا على العقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضي ويخلف اليمين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتّمامها يقدم تقريره بالمشافهة في الجلسة التي يعينها القاضي .

وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدر باعتبار قيمة العقار المقرّر عليه هذا الحق .

وإذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور .

وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرة آلاف قرش .

٣١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتخص أيضا بالحكم بصفة ثاني درجة في الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية .

٣٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة .

الباب الثاني

في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

٣٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى .
٣٤ — تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون في الأوجه الآتية (١) :

(أولاً) في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمتقولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التي يكون محله داخلًا في دائرة اختصاصها وإن لم يكن (١) د ١٨ مايو ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالحكم في الدعوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة .

أمر عال

نحن خديو مصر

صد الاطلاع على المادة ١٥ من الأمر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛
وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) و ٢٩ شوال و ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩) المشتملة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحري ومحاكم الوجه القبلي ؛
وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) الخاص بمحافظه الحدود ؛
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٥ شوال سنة ١٣٠٩ (٢ مايو سنة ١٨٩٢) بالغاء محكمة بها الابتدائية الأهلية ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوايين .
أمرنا بما هو آت بعده :

له محل بالقطر المصري فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته واذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم ؛

(ثانيا) في المواد المختصة بالعقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه ؛
(ثالثا) في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يحدد المدعى عليه أنه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السكورتاه أو النقل أو نحو ذلك يجوز

مادة ١ — تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط وقا دون غيرها بالحكم في الدعاوى التي ترع من الأهالي على الحكومة أيا كان موضوعها .
ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمور الجزئية إلا أمام محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها في مركز إحدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها .

ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظة الحدود أمام المحكمة المختصة بأسوان (ألفت) وتستأف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا (قلت محكمة المنصورة الى الزقازيق بذكر يتو ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧) .

مادة ٢ — تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المعنية الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بنى سويف .

مادة ٣ — تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن .

مادة ٤ — الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثاني درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرا هذا يصير حالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة آنفا بالحالة التي هي عليها اذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تمهيدية .

مادة ٥ — كل ما كان مخالفا لأحكام أمرا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به .

مادة ٦ — على ناظر الحفانية تنفيذ أمرا هذا .

تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع إليها أحد فروع الشركات المذكورة .

(رابعاً) في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التي حكمت بإشهار التفليس .

(خامساً) في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محله الأصلي .

(سادساً) إذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامناً أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويحتاج لطلبه إذا أثبت بالكافة أو ظهر صريحاً من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع إليها ؛ (سابعاً) في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه ؛ (ثامناً) دعاوى مداخيل تركات المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما إذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة .

٣٥١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالأوراق التي يجب إعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتي :

(أولاً) موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الأدلة المستندة عليها فيها بالايجاز والاختصار ؛

(ثانياً) بيان المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى ؛

(ثالثاً) اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيهما .

٣٦ - يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك في الأمور المبينة في المادة ٢٨ .

٣٧ - يجوز أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضي المذكور بالحكم فيه حكماً انتهائياً .

٣٨ - ويسوغ أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر في الأحوال الأخرى المبينة في هذا القانون .

٣٩ - إذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٦ في وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور في ميعاد قصير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة أمام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ .

٤ - يشتمل علم الخبر على ما يأتي :

(أولاً) التاريخ ؛

(ثانياً) اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه ومحل كل منهما ؛

(ثالثاً) تعيين المحكمة المقتضى حضور الأخصام أمامها ؛

- (رابعاً) اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيهما ؛
 (خامساً) بيان الغرض المقصود من الطلب بالإيجاز والاختصار .
- ٤١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تحرير علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك .
- ٤٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — على المحضر أن يخصص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى القسيمتين ويعلنها للدعى عليه .
- ٤٣ (د ١٠ مايو ١٨٩٥) — يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذى سلم اليه علم الخبر .
- ٤٤ — (ألفت بدكرتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)
- ٤٥ — (» » »)
- ٤٦ — (» » »)
- ٤٧ — (» » »)
- ٤٨ — ميعاد الحضور يكون فى الدعاوى المدنية ثمانية أيام وفى الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفى الدعاوى الجزئية أربعاً وعشرين ساعة .
- ٤٩ — يجوز فى حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة أيام كاملة فى الدعاوى المدنية و ٢٤ ساعة فى الدعاوى التجارية .
- (د ٩ مايو ١٨٩٥) وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة فى ميعاد ساعة واحدة فى المواد التجارية والجزئية فى حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضى .

٥٠ (٩٥ مايو ١٨٩٥) — متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الجبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى .

الباب الثالث

في حضور الأخصام أو وكلائهم ^(١)

٥١ — (النيث بذكر يتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٥٢ — (» » »)

٥٣ — (» » »)

٥٤ — (» » »)

٥٥ — (» » »)

٥٦ — (» » »)

٥٧ — (» » »)

٥٨ — (» » »)

٥٩ — (» » »)

٦٠ — (» » »)

٦١ — (» » »)

٦٢ — (» » »)

(١) راجع قانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠ الخاص بقاضى التحضير (بذيل هذا القانون صفحة ١٤٢) .

٦٣ - (ألفت بذكرتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٦٤ - (» » »)

٦٥ - (» » »)

٦٦ - (» » »)

٦٧ - (» » »)

٦٨ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - يجب على قاضي المواد الجزئية أن يسعى في المصالحة بين الأخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فان تيسر حصول الصلح بينهم يحضر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الأخصام امضاءه أو ختمه ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام .

٦٩ - (ألفت بذكرتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢) .

٧٠ - في اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الأخصام بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم .

انما يجب عليهم دائما أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضي المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

٧١ - يجوز للمحكمة دائما أن تحكم بحضور الأخصام بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك وحكما بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الأخصام .

٧٢ - إذا كان الخصم عذر مقبول يتمتع عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضائها لسمع أقواله وقيدها في محضر يوضع عليه

امضاء كاتب المحكمة الذي يستصحبه القاضي وامضاء الخصم المسؤول ان كان ممن يكتب أو في امكانه الكتابة ويذكر في المحضر أسباب التأخير.

٧٣ — للقاضي المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر في المحضر المذكور أو عدمه .

٧٤ — يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله .
ويموز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية .

٧٥ — يجوز صدور التوكيل من أحد الأخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها .

٧٦ — الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يعين له محلا بالبلدة المذكورة وإلا فيعتبر اعلان الأوراق صحيفا يجوز تسليمها على يد محضر في قلم كاتب المحكمة .

٧٧ — لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة الخديوية ولا لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة أن يكون وكلا في المرافعة أو المدافعة عن الأخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها .

٧٨ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقيم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها إذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قیدها في الجدول .

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تعين في ترتيبها جزءا من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة .

- ٨٠ — الدعاوى الغير مستعجلة يجرى قيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها .
- ٨١ — تكون المرافعات علانية إلا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصام محافظة على النظام العمومى أو مراعاة للآداب .
- ٨٢ — لا تجوز المقاطعة على الخصام أو وكلائهم في أثناء كلامهم ولا منعهم عنه إلا إذا تعدوا على النظام العمومى أو على أشخاص خارجين عن الدعوى .
- ٨٣ — ليس للخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء أجوبتهم في ثانى مرة .
- ٨٤ — يكون المدعى عليه آخر من يتكلم .
- ٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام .
- ٨٦ — إذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبى في حال انعقاد الجلسة .
- ٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح فيها ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذى يمكن إجراؤه في حال انعقادها .
- ٨٨ — إذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجرى وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومى يجزء الاطلاع على ذلك الأمر .

٨٩ (د ٢٧ يونيو ١٨٩٦) — تكون المحكمة مختصة بإصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وبإصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم .

وتكون أيضا مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة لجنحة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف .

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من هذا القانون وتأمّر بالقبض على من شهد زورا واحالته على قلم النائب العمومي لمحاكمته .

٩٠ — الجلسات التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المعتادة .

الباب الرابع

في الأحكام

٩١ — الأحكام تصير المدالة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة .

٩٢ — يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم في الدعوى لجلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام .

٩٣ — اذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتار المعد لقيود مداولات المحكمة .

٩٤ — لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المداولة بأودة المشورة إلا بحضور الخصم الآخر .

٩٥ — لا يسوغ في وقت المداولة قبول تحرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما .

٩٦ — يجع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئا بالعضو الأصغر سنًا ثم يعطى رأيه في الآخر .

٩٧ — تصدر الأحكام بإجماع الآراء أو بأغليتها .

٩٨ — اذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فالفريق الأقل عددا أو الفريق الذي من ضمنه العضو الأقل مدة يلزمه أن ينضم لأحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا .

٩٩ — ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزما بالانضمام المذكور إلا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

١٠٠ — يشترط في القضاة الذين يحكون في الدعوى سبق حضورهم جميعا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة وإلا كان الحكم لاغيا .

١٠١ — ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علانية .

١٠٢ - ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

١٠٣ - الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت لاغية .

١٠٤ - يوضع على صورة الحكم الأصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٥ - يجب على كاتب المحكمة أن يقيد في دفتر منفر الصعائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الأخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور .

١٠٦ - كل صورة أصلية من صور الأحكام المقيدة في هذا الدفتر يصير امضاؤها من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٧ - على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه .

١٠٨ - يسوغ لكل انسان الاطلاع على الأحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الأخصام .

١٠٩ - ويسوغ أيضا اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها .

١١٠ - تعطى نسخة الحكم التى يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه انما لاتعطى هذه النسخة للخصم المذكور إلا اذا كان اجراء التنفيذ واجبا .

١١١ - لرئيس المحكمة التى صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة أن يحكم فى المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية فى حالة ضياع النسخة الأولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر بموجب علم خبر فى ميعاد أربع وعشرين ساعة .

ويجوز الطعن فى حكمه أمام المحكمة الصادر منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

١١٢ - لايجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد اعلانها للخصم .

١١٣ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها .

١١٤ - اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الأخصام على الآخر فنيا يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة فى المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقدره فى حكمها .

١١٥ - يجوز للمحكمة فى جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات فى مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم .

١١٦ - تقدر مصاريف الدعوى فى الحكم ان أمكن وإلا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مرافعة جديدة من أجل ذلك .

١١٧ - يجوز لكل من الأخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة أيام تمضي بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتصيح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم كتاب المحكمة .

١١٨ - تنظر المعارضة في أودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر . فان لم يكن للخصم الآخر منزلة حاصلة أو محتملة الحصول في تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصلت منه أن يحضر وحده .

واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة .

الباب الخامس ✓

في الأحكام الصادرة في غيبة أحد الأخصام

١١٩ - اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بإثباتها بالأدلة اللازمة أما اذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا .

١٢٠ - لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها .

١٢١ - يجوز للحكمة في أحوال مستثناة أن تؤخر الحكم في الغياب إلى ثمانية أيام .

١٢٢ - الأحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها وأخذ نسخها وإعلانها بالتطبيق على ما هو مقرّر في شأن الأحكام الصادرة بمواجهة الخصام .

١٢٣ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلّف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك أن يتخلّف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه .

١٢٤ (٩٥ مايو ١٨٩٥) - إذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيراً بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم غيابياً في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم بإعلان المرافعة بأي طريقة كانت .

١٢٥ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) - إذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الأولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ولو تخلّف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالاً أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة .

١٢٦ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا حضر المدعى أمام المحكمة في الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضا الدعوى مقامة بمواجهة الأخصام ويجوز للدعى عليه أن يطلب ابطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق ابدائها.

الباب السادس

في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الأخصام

١٢٧ — في الأحوال التي يكون الخصم فيها وجه في طلب صدور أمر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للأمر الوقتية .

١٢٨ — يجب على رئيس المحكمة أو القاضي المذكور أن يكتب أمره في ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها .

١٢٩ — بترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضي ليسامها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير .

١٣٠ — لمن قدم العريضة والخصم الذي أعلن الأمر اليه الحق في التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الأمر تنفيذا مؤقتا إذ أنه واجب حتما .

ويجوز أيضا أن يكون التظلم من الأمر منضما بالتبعية الى الدعوى الأصلية في أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد .

١٣١ - لا تذكر في الأوامر الأسباب التي بنيت عليها انما الأوامر التي تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الأحوال الجديدة التي اقتضت إصدارها وإلا كانت لاغية .

١٣٢ - وفضلا عما ذكر يكون الخصم الذي صدر عليه الأمر الحق دائما في أن يتظلم منه لنفس الأمر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر .

الباب السابع

في الاجراءات التي تحدث أمام المحكمة الابتدائية

الفصل الأول

في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها

١٣٣ - أوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى هي :

- الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها .
- الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .
- الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها .
- الدفع بطلب الاطلاع على الأوراق المتمسك بها الخصم في الدعوى .
- الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر في الدعوى على أنه ضامن فيما يتعلق بها .

الفرع الأول

في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الاحالة على محكمة أخرى
١٣٤ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع
القضية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها
تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابداءها قبل ما عداها
من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل
الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من المدعى عليه على
المدعى في أثناء الخصومة .

انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنيًا على ما هو مقرّر
في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز ابداءه في أي
حالة كانت عليها الدعوى وللحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

١٣٥ — يجوز للحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص أن
تحمّك فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به
في كل منهما على حدته .

١٣٦ — اذا طلب أحد الأخصام احالة الدعوى على محكمة
أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب ببعاد قريب على
المحكمة التي قدمت اليها الدعوى أولا للحكم فيه ما لم يتحقق من أحوال
القضية أن طلب الاحالة بقصد مكيدة الخصم .

١٣٧ — اذا كان طلب الاحالة مبنيًا على ارتباط الدعوى
بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب
المذكور .

الفرع الثاني — في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

١٣٨ — إذا كانت الورقة التي أقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به .

ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته أو في وقت استئناف الحكم إنما يجب عليه إجراء ذلك قبل ابداء أى مدافعة أخرى .

١٣٩ — يزول بطلان كل ورقة غير الأوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شئ من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة .

الفرع الثالث — في الدفع بطلب الميعاد

١٤٠ — إذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في أثناء الدعوى الأصلية أن له حقا في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور .

١٤١ — يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعادا آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له .

١٤٢ - يجب على المحكمة أن تعطى الميعاد المذكور اذا كان مدعى الضمان كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن .
ويجب أيضا اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلًا في ظرف الثمانية أيام المذكورة .

١٤٣ - في المواد التجارية مطلقا وفي المواد المدنية اذا انقضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للحكمة النظر في استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الأصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة .

١٤٤ - طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الآخر بعدم لزومه يحكم فيهما بوجه الاستعجال .

١٤٥ - في جميع الدعاوى اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصدر حكم في احدهما تظم الدعويان لبعضهما ويحكم فيهما بحكم واحد إلا اذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعويين على حدته .

١٤٦ - اذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن .

١٤٧ - يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم إلا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها .

١٤٨ - في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية إذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للدعى الأصلى إذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه إلا على مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل المدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزما فيها بشئ خاص بشخصه .

١٤٩ - إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة كانت للدعى الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للإجابة عنها وكذلك إذا تمسك أحد الخصام بأوراق لم يسبق إطلاع الخصم الآخر عليها كان له الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها .

١٥٠ - الإطلاع على الأوراق المسلمة فى قلم كتاب المحكمة يكون فى محل تسليمها بغير انتقالها منه .

١٥١ - تقديم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أى مدافعة فى أصل الدعوى .

الفصل الثانى - فى الاجراءات المتعلقة بالثبوت

١٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - إذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة فى الفروع الآتية .

الفرع الأول - فى استجواب الخصام

١٥٣ - لكل من الخصام الحق فى أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة .

١٥٤ - يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول .

١٥٥ - الأسئلة التي أجازتها المحكمة أو التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويحجب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعادا للاستجواب .

١٥٦ - تجب كتابة الأجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكاتبها .

١٥٧ - اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة .

١٥٨ - اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يجوز محضر بما يجب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضى المعين وكاتب المحكمة والمسؤول .

١٥٩ - اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقيما بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها .

١٦٠ - تكون المجابة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لايجوز له التكلم في أثناء ذلك .

١٦١ - اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك .

١٦٢ - في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن بإثبات الوقائع المبينة عليها الأسئلة بالبينة ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الإثبات فيها بذلك .

الفرع الثاني - في اليمين

١٦٣ - على الخصم الذى يكلف خصمه باليمين الحاسمة للنزاع أن يقدم صيغة السؤال الذى يريد استخلافه عليه بعبارة واضحة صريحة .

١٦٤ - لا يجوز للوكيل فى الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل .

١٦٥ - يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما يدون فى القانون المدنى .

١٦٦ - لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لأن التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمادة المراد الاستخلاف عليها .

١٦٧ - اذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه فى تعلق الواقعة المقصود استخلافه عليها بأصل الدعوى ولا فى جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً انما يجوز للحكمة أن تعطيه مياعداً للحلف ان رأت لذلك وجهاً .

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرده اليمين على خصمه .

١٦٨ - اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردها على خصمه فالواقعة المراد الاستخلاف عليها تعتبر صحيحة .

- ١٦٩ - يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى ويجوز قبولها إذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم .
- ١٧٠ - من يطلب التعجيل من الأخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة .
- ١٧١ - يجوز للخصم المطلوب تحليفه أن يؤدي اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته ان طلب ذلك .
- ١٧٢ - وفي الأحوال الأخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الخالف أحلف على ثبوت أو نفي المحلوف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التي تقررت .
- ١٧٣ - لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين .
- ١٧٤ - إذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لأدائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضائها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة .
- ١٧٥ - في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تحيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائرتها .
- ١٧٦ - في جميع الأحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الخالف ورئيس المحكمة أو القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة .

الفرع الثالث — في التحقيقات

١٧٧ — على الخصم الذي يريد اثبات شئ بالبيئة أن يبين الوقائع التي يريد اثباتها في أقواله وطلبانه المقدمة للحكمة بالكافة أو في الجلسة شفاهاً فإن بينها شفاهاً تذكر في محضر الجلسة .

١٧٨ — ان لم ينازع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها أو نازع في ذلك وحكت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق .

١٧٩ — يجوز للحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول .

١٨٠ — ويجوز لها أيضاً أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبيئة في الأحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة .

١٨١ — اذا أذنت المحكمة لأحد الأخصام باثبات شئ بالبيئة كان للخصم الآخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشئ بالبيئة أيضاً .

١٨٢ — يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبيئة ميناكل منها على انفرادها بالدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك .

١٨٣ — يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه .

ويجوز للحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك أن يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً .

فان كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالينة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل اقامة الشهود أو في محل اقامة الفريق الأكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود .

وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التجيل من الأخصام المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود . وتعلن صورة الأمر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة أيام .

١٨٤ — اذا طلب أحد الأخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فورا من المحكمة أو من القاضي المعين بعد سماع أقوال الأخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة .

١٨٥ — اذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى .

١٨٦ — لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة .

١٨٧ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لأداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدما غير مواعيد المسافة .

- ١٨٨ - يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود .
- ١٨٩ - يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فوراً .
- ١٩٠ - تتبع القواعد الآتية بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي .
- ١٩١ - إذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى وإذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .
- ١٩٢ - يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضى المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق .
- ١٩٣ - يضاعف مقدار الغرامة إذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية .
- ١٩٤ - وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضى المعين للتحقيق أن يصدر أمراً بإحضار الشاهد رغماً عنه .
- ١٩٥ - إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاورة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفاً بغرامة مائة قرش ديوانى فضلاً عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للأخصام .
- ١٩٦ - إذا حضر الشاهد الذى تأخر أولاً عن الحضور وأبدى أعذاراً ثابتة أوجب تأخير وجبت إقالته من الغرامة .
- ١٩٧ - إذا ثبت أن للشاهد مانعاً عن الحضور ينتقل القاضى المعين للتحقيق مصحوباً بكتاب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع

شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاتها لذلك .

١٩٨ - لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريباً أو صهرًا لأحد الأخصام إلا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الأسباب التي من هذا القبيل .

١٩٩ - تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط .

٢٠٠ - يجوز لمن لاقدرة له على التكلم أن يؤدى الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات .

٢٠١ - يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف فيما قبل استجوابه .

٢٠٢ - لا يجوز لأحد أن يؤدى شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية إلا اذا سبق نشرها أو أذنت بإفشاءها الجهة المختصة بها .

٢٠٣ - اذا دعى أحد الموظفين الى اقشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في أشاء اجراء وظائفه ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للصحة العمومية فلا يلزم بالاقشاء .

٢٠٤ - اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرّر في قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك .

٢٠٥ - كل من علم من الاثباتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لايحوز له في أى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة .

٢٠٦ - ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم .

٢٠٧ - لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه في أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتهما بينهما إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر .

٢٠٨ - يؤدى كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور باقى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

٢٠٩ - على الشاهد أن يعترف عن اسمه ولقبه وصنعتة أو وظيفته وعمله وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريبا أو صهرا لأحد الخصام ويبين ان كان خادما أو مستخدما عند أحد الخصام .

٢١٠ - وعليه أيضا أن يحلف يمينا بأنه يشهد بالحق وتكون تادية اليمين على حسب الأصول المقررة بدياته ان طلب ذلك .

٢١١ - على الخصم الذى استحضر شاهدا أن يبدى على التوالى الأسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر ما يريد اشهاد

ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

٢١٢ - لا يجوز للأخصام ابداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم إلا بإذن المحكمة أو القاضي المعين للتحقيق .

٢١٣ - يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاةها بعد استشهاد الشاهد على ما أبداه الخصام أن يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة .

٢١٤ - في أثناء ابداء الأسئلة من أحد الخصام عما يرغب في استشهاد الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد اللياقة وللقاضى منع ذلك السؤال .

٢١٥ - يتلى على كل شاهد ما أداه من الشهادة ويضع امضاءه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها .

٢١٦ - اذا امتنع الشاهد من وضع امضاءه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر .

٢١٧ - تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك .

٢١٨ - يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والأمر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الخصام وألقابهم وصنائعهم ومحللاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من الطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان

شهادة الشهود والأيمان اللاتي حلفوها وبيان ما حصل من ردّ الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الأسئلة التي وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التي نشأت عن توجيه الأسئلة وبيان الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التي عرّفوا عنها وبيان الجلسات التي اقتضاها التحقيق .

٢١٩ - إذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم وبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي أحضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة .

٢٢٠ - إذا لم يترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذي أحضرهم .

٢٢١ - إذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للأخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق .

٢٢٢ - للأخصام في جميع الأحوال أن يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى .

الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة ^(١)

٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فالللمحكمة أو للقاضي تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المقتضى أخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) في ذيل هذا القانون (صفحة ١٣٣) .

ما يصرح لم يعمل من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الخصام أو بحضور وكلائهم .

٢٢٤ — اذا كان الخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة أو من قاضي المواد الجزئية .

٢٢٥ (١) — يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر للحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للأمور الوقتية ولو بغير حضور الخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ما تعين له .

٢٢٦ (١) — محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للنصم الآخر قبل الشروع في العمل بأربع وعشرين ساعة بالأقل وإلا كان العمل لاغيا .

٢٢٧ — وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون .

٢٢٨ — على أهل الخبرة سماع أقوال الخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تحليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك .

(١) راجع قانون الحراء أمام المحاكم الاهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) الذي عدل هذه المادة (صفحة ١٣٣) .

٢٢٩ - يذكّر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الأخصام وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والأوجه التي استند عليها فيه .

٢٣٠ - يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كاتب المحكمة وهناك يجوز لكل من الأخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه .

٢٣١ - بعد تسليم التقرير لقلم كاتب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر .

٢٣٢^(١) - تهدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذى ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه .

٢٣٣ - تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم فى الدعوى يكون نافذا أيضا على من حكم عليه بمصاريف الدعوى .

٢٣٤ - تقبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الأخصام فى الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها فى قلم كاتب المحكمة .

٢٣٥ - يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الأجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الأخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائى بالإلزام بمصاريف الدعوى وأما اذا سبق

(١) راجع قانون الجراء أمام المحاكم الأهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) الذى عدل هذه المادة (صفحة ١٣٣) .

صدور الحكم بذلك فلا يطالب الخصم الذي لم يكن طلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف .

٢٣٦ — للخصم الذي تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع أجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضي وللخصم الذي دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة .

٢٣٧ — يجوز للحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحض الجلسة .

٢٣٨ — إذا أراد أحد الأخصام ردّ من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين إذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الأخصام وأما إذا كان صادراً في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم .

٢٣٩ — لا يقبل من أحد الأخصام رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم إلا إذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين .

٢٤٠ — يجوز رد أهل الخبرة إذا كان زوجاً أو قريباً أو صهرًا لأحد الأخصام على عمود النسب أي كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة فطبقة إلى الجدة الأصلية بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية .

ويجوز أيضا رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدما عند أحد الخصمين أو خادما له .

٢٤١ - يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول جلسة.

٢٤٢ - إذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الأخصام وللحكمة أن تحدد في الحال ميعادا لتقديم التقرير ولها أيضا أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك إخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه .

٢٤٣ - لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة .

٢٤٤ - اذا لم تكثف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحدا أو ثلاثة غيرهم من أهل الخبرة ويجوز لمن عينه أن يستعين بالاستعلام من أهل الخبرة السابقين .

الفرع الخامس - في الكشف على الأعيان الثابتة

٢٤٥ - يجوز للحكمة أن تتوجه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت لزوما لذلك الى المحل الواقع في شأنه التنازع أو أن تأمر واحدا من قضاتها أو أكثر ممن كان حاضرا وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور في اليوم والساعة المعيّنين لذلك في الحكم أو في الأمر الصادر من أقدم القضاة المعيّنين لذلك .

٢٤٦ - اذا لم يكن الحكم بذلك صادرا بمواجهة الأخصام أو كان تعيين اليوم بأمر القاضى المعين للكشف وجب اعلان الحكم

أو الأمر المذكور للأخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام التكليف بالحضور .

٢٤٧ — يحضر تذكيره أعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كاتب المحكمة .

٢٤٨ — يجوز للحكمة أو لمن تعينه من قضائها تعيين أهل خبرة في حال الوجود بالمحل لياشروا الأعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الأيمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تحليفهم أيضا ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة .

٢٤٩ — يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضرا وقت الوجود بالمحل وأن يضع امضاءه على المحضر .

٢٥٠ — يصير تقدير المصاريف التي ترتب على الكشف على الأعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي المعين لذلك ويجرى تسليمها مقدما في قلم كاتب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى ان كانت المحكمة أمرت بإجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها .

الفرع السادس — في تحقيق الخطوط

٢٥١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لمن بيده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضاءه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها .

٢٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه .

٢٥٣ - إذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للحكم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر .

٢٥٤ - وفي حالة الإنكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخطأ أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة بإجراء التحقيق .

٢٥٥ - الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضا أن لم تتفق عليهم الأخصام .

٢٥٦ - يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها .

٢٥٧ - تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة .

٢٥٨ - يجب على القاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمرا ببناء على طلب من يطلب التعجيل من الأخصام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها حضور الأخصام أمامه للاتفاق على الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها .

٢٥٩ - تعلن صورة هذا الأمر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بميعاد يوم كامل .

٢٦٠ - إذا لم يحضر المدعى يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة إلا إذا أثبت أن الذي منعه عن الحضور عذر قوي

وتنظر المحكمة في هذا العذر على وجه الاستعجال وإذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق في غيبته .

٢٦١ - الأوراق التي تقبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط :
(أولاً) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية ؛
(ثانياً) خط الخصم أو امضاءه أو ختمه المعترف به أمام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للدعي أن لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم في حال كتابة تلك الأوراق أو وضع امضاءه أو ختمه عليها ؛

(ثالثاً) الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها ؛
(رابعاً) الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي .

٢٦٢ - أوراق المضاهاة يصير امضاءها والتأشير عليها من الأخصام والقاضي وكاتب المحكمة ومن الشهود أن كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضي عليه جميع الحاضرين .

٢٦٣ - من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقاً لا يجوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة .

٢٦٤ - يجوز للقاضي المعين للتحقيق أن يأمر بإجراء ما يلزم لاحتضار أو تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة ممن هي تحت يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أى حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له أيضاً أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الأوراق بدون قلمها من محلها .

٢٦٥ - في حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كاتب المحكمة تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من قاضي التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور أو الموظف الذي سلم الأصل ومتى أعيد الأصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كاتب المحكمة ويصير باطلا .

٢٦٦ - مصاريف نقل الأوراق ونسخ صورها يقدرها القاضي وهذا التقدير يكون نافذا على من طلب التحقيق .

٢٦٧ - يحصل التحقيق أمام القاضي وكاتب المحكمة بمراجعة الأصول المقررة في الفرع الرابع الماز الذكر إلا أنه في هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضي .

٢٦٨ - يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر .

٢٦٩ - اذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراؤه أمام القاضي المعين لذلك .

٢٧٠ - لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت اليه لافي المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق .

٢٧١ - من بعد تسليم المحضر في قلم كاتب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك في أصل الدعوى ان كانت مقامة أمامها .

٢٧٢ - اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش ديواني .

الفصل الثالث

فيما يتعلق بدعوى التروير

٢٧٣ — اذا ادعى أحد الأخصام في أثناء الخصومة بتروير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التي أعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جازله في أى حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى دعواه بتروير تلك الورقة أو السند بتقرير يحزر في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي بالمحكمة .

٢٧٤ — على المدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلنة اليه .

٢٧٥ — اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير ايداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها .

٢٧٦ — اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين محضراً بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة .

٢٧٧ — اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الأصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان .

٢٧٨ — يترتب على الدعوى بتروير الورقة إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية .

٢٧٩ — يجب على المدعى أن يعلن الى المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التروير الأدلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الاثبات .

٢٨٠ — اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتروير .

٢٨١ — يجوز للمدعى عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التروير باقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التروير فيها ولكن للحكمة أن تأمر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة أو بضبطها اذا طلب ذلك مدعى التروير سواء كان لأجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه أو لأجل تمزيقها .

٢٨٢ — لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التروير إلا ما يكون متعلقا بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يقترب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية .

٢٨٣ — يجوز للحكمة أن تحكم في الحال بتروير الورقة اذا ثبت ذلك لديها .

٢٨٤ — اذا قبلت المحكمة أدلة التروير تأمر باثباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بمحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معا .

٢٨٥ — اذا لم يقدم مدعى التروير في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضى المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتروير .

٢٨٦ - تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق الخطوط .

٢٨٧ - يكون للقاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الأمر بما يمكن من احضار أو ايداع أصل الورقة المدعى التزوير فيها .

٢٨٨ - في حالة ايداع الأصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الأصل المذكور لمن يكون له الحق في أخذها ممن عدا الخصمين .

٢٨٩ - يجوز تحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أى حالة كانت عليها المرافعة .

٢٩٠ - عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التعجيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعده في الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد .

٢٩١ - من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة ألفي قرش ديواني انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

٢٩٢ - يجوز للحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة .

الفصل الرابع

في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من المدعى عليهم على المدعين
في أثناء الدعاوى الأصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى
غير المتداعين

٢٩٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الدعاوى الفرعية التي تقام في أثناء التحقيق تقدم إلى المحكمة إما بتكليف الخصم بالحضور أمامها بميعاد ثلاثة أيام وإما بالاحالة عليها من القاضي المتدب للتحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الأخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال .

٢٩٤ — إذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الأصلي أو محو وإثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى في أثناء الخصومة فتم الدعوى الفرعية إلى الدعوى الأصلية ويحكم فيهما في آن واحد إذا كان لذلك وجه .

٢٩٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى القائمة أمام المحكمة في أي حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها إما بطلب حضور الأخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية .

٢٩٦ — إذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستعجال .

الفصل الخامس - في انقطاع المرافعة أو تركها

٢٩٧ - وفاة الأخصام أو أحدهم أو تغير حالتهم الشخصية أو عزلهم من الوظائف التي كانوا متصرفين بها في الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم في الدعوى إذا كانت تقدمت منهم الأقوال والطلبات الختامية في الجلسة ومع ذلك فاللمحكمة أن تمهل توقيع الحكم وتعطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه .

٢٩٨ - وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى إلا على حاصل الأقوال والطلبات الختامية المقدمة إليها من الأخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو العزل إلا إذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغيرت حالته إلى المحكمة وبأشر الدعوى باسمه .

٢٩٩ - أما إذا توفي أحد الأخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصرفا بها في الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير إخلال بحقوق الأخصام ويرجع إليها بتجديد الطلب من أو إلى من يقوم عن أوقفت المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته .

٣٠٠ - إذا حصل انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الأخصام أو إهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى إلا إذا نص القانون على ذلك صريحا .

٣٠١ - أما إذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فكل من الأخصام أن يطلب الحكم بإعلان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن

حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءات الصحيحة في المرافعة .

٣٠٢ — يقدم طلب الحكم ببطلان المرافعة بالأوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم .

٣٠٣ — الحكم ببطلان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى انما يترتب عليه الغاء ما حصل من المرافعة فقط .

٣٠٤ — اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الاقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف .

٣٠٥ — اذا ترك أحد الأخصام باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد محضر أو ذكره في تقرير منه كان ذلك ملغيا للمرافعة أو الأوراق المتروكة الحق فيها وموجبا لالزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى .

٣٠٦ — لا يجوز للدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الأصلية .

٣٠٧ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه .

٣٠٨ — التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعى . المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لاقامة الاستئناف الأصلي وقبل اعلانه بالتنازل .

الفصل السادس — في ردّ القضاة عن الحكم

٣٠٩ — يجوز ردّ القضاة بأحد الأسباب الآتية :

(أولا) اذا كان القاضي قريبا أو صهرا لأحد الأخصام الى الدرجة

السادسة والغاية خارجة ؛

(ثانيا) اذا كان للقاضي أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره

على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الأخصام أو وزوجه انما

لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو وزوجه بعد اقامة

الدعوى التي طلب فيها الرد ؛

(ثالثا) اذا كان القاضي وكيلا شرعيا لأحد الأخصام أو كانت

مظنونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الأخصام خادما للقاضي أو

مؤاكلًا له ؛

(رابعا) اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد ؛

(خامسا) اذا أبدى القاضي نصيحة لأحد الأخصام في القضية

أو كتب عنها ؛

(سادسا) اذا كان القاضي أدى شهادة في الدعوى ؛

(سابعا) اذ قبل هدية من أحد الأخصام من وقت الشروع

في الدعوى ؛

(ثامنا) اذا وجد سبب قوى غير ماذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه

الحكم بغير ميل .

ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن

ينحيز به المحكمة في أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى

أو عدمه .

٣١٠ - يجب تقديم الردّ قبل الشروع في المرافعة وإلا سقط حق طلبه وفي حالة ما اذا كان الردّ في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة أيام تبدئ من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبدئ الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة .

٣١١ - لا يسقط حق طلب الردّ اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد .

٣١٢ - يحصل الردّ بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الردّ .

٣١٣ - اذا كان الردّ واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الأخصام فيجوز الردّ بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة .

٣١٤ - يلزم أن يكون طلب الردّ مشتملا على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الأوراق المستند عليها فيه .

٣١٥ - تقدم صورة طلب الردّ الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويعين قاضيا لعمل التقرير عن ذلك .

٣١٦ - يجب على القاضي المطلوب رده أن يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الأوجه المبني عليها الرد وأن يحزر جوابه على أصل التقرير انقضى بطلب الرد .

٣١٧ - اذا كانت الأسباب موجبة للرد قانونا ولم يجب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الأسباب باجتناب القاضي للدعوى .

٣١٨ - ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو بمجدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالبيئة فتحكم برفض طلب الرد .

٣١٩ - يسمع القاضي المعين لعمل التقرير أقوال طالب الرد والقاضي المطلوب رده .

ويصير تلاوة التقرير واصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة .

٣٢٠ - في حالة ما اذا كان القاضي المطلوب رده معينا من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره .

٣٢١ - الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة أربعائة قرش ديواني وتزداد تلك الغرامة لغاية ألفي قرش .

٣٢٢ - يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائيا وطلب الاستئناف يكون بتقرير محرر في قلم كاتب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر.

٣٢٣ - ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كاتب محكمة الاستئناف .

٣٢٤ - على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بغير احتياج لسماع أقوال الخصام .

٣٢٥ - في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضيا بدل المطلوب رده .

ويجوز أيضا طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور .

٣٢٦ - تتبع الأصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد المحكمين أيضا .

٣٢٧ - اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كاتب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر .

٣٢٨ - اذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد والدعوى الأصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر

قاضيا بالأقل من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية .

الباب الثامن في طرق الطعن في الأحكام

الفصل الأول — في المعارضة

٣٢٩ — قبل المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها .

٣٣٠ — يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحلله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ. ولا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة إلا بعد اعلانها بثمانية أيام ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكورا في الحكم .

٣٣١ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به .

٣٣٢ — تحصل المعارضة على حسب الأصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر في المحل المعين أو في محله الأصلي اذا كان في البلدة الكائنة بها المحكمة .

٣٣٣ — تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان بوقوع المحجز

ويجب عند ذلك على المحضر أن يحضر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها لكل من الأخصام .

٣٣٤ ✓ - تقبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب إلا في الأحوال المستثناة في القانون .

٣٣٥ ✓ - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ إلا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم أو في نص القانون .

٣٣٦ ✓ - ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .

٣٣٧ - المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى المحكمة الموظف فيها .

٣٣٨ - وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته .

٣٣٩ - الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا .

٣٤٠ - وكذلك لا تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة في المادة ١٢٣ .

٣٤١ - يكون في قلم كتاب المحكمة دفتر لتقيد المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن القيد في اليوم المذكور .

٣٤٢ - يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الأخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة .

٣٤٣ - لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة على غير المتداعين إلا بشهادة من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة في تلك الأحكام بالدفتري المذكور .

٣٤٤ - يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه .

الفصل الثاني - في الاستئناف

٣٤٥ (ق ٢ سنة ١٩١٤) - يجوز المحضوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به زائداً عن ألقى قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

٣٤٦ - الدعاوى المتعلقة بالارادات المؤبدة تهدر باعتبار كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالاراد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثني عشر منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بصفة التنبيه على المستأجر بتخليه المحل المؤجر تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار الأسواق المختصة بها .

٣٤٧ - تحذف في تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية .

٣٤٨ - في حالة ما إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة .

٣٤٩ — ويكون التقدير بالأوجه المتقدمة على مقتضى آخر طلب
قدم من الأخصام للحكمة عند شروعا في المداولة في الحكم .

٣٥٠ — أما الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه
فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به .

٣٥١ — لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة في الغيبة مادام
الظن فيها بطريق المعارضة جائزا .

٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه
أيما كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الأول الى المحكمة الابتدائية
أو الى محكمة الاستئناف .

٣٥٣ (د ٣١٠ أعطى ١٨٩٢) — الميعاد الذي يجوز الاستئناف
فيه هو سِتُون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصلي
أو المعين اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وأما ان كان
صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما .

٣٥٤ — يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة .
ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في حال
الغيبة إلا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

٣٥٥ — يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما في الأحكام
الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الأمور المستعجلة المبينة
في المادة ٢٨ وفي الأحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الأموال على
الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين
القرءاء وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد أقصر من الميعاد
المذكور في أحوال مخصوصة .

٣٥٦ — لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها أو مصرحا به في القانون .

٣٥٧ — اذا طلب أحد الأخصام استئناف الحكم جاز للنصم الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور .

٣٥٨ — موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد إلا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لمورثهم .

٣٥٩ — اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الأخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حجزها انحصم الآخر فلا يتبدى ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى إلا من اليوم الذي أقترفه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حجزها .

٣٦٠ — لا يجوز استئناف الأحكام التحضيرية^(١) إلا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى .

٣٦١ — أما الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ماتحكم به المحكمة في أصل الدعوى والأحكام الصادرة بأجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل

(١) الاحكام التحضيرية هي الأحكام الصادرة في أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ماتحكم به المحكمة في أصل الدعوى

الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه .

٣٦٢ - استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولا صريحا .

٣٦٣ (ق ٤٤ سة ١٩١١) - يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التي تحدت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية وإلا كان العمل لاغيا ولا يكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام خلاف مواعيد المسافة في المواد التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك في المواد الأخرى من تاريخ الاعلان وإلا كان العمل لاغيا وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثلاث وأربعين ساعة كما يجب عليه أن يقيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة في المادة ٣٦٤ وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن في الحالين .

٣٦٤ (٣١ د أغسطس ١٨٩٢) - يجب على طالب الاستئناف أن يعين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محلا له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن

ساكنًا في تلك البلدة وإلا فيصح اعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها
لقلم كتاب المحكمة .

٣٦٥ - تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة
المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الأصلي أو المعين (١) .

٣٦٦ - القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٧٠
والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام تنفع في المرافعة
في الدعاوى المستأنفة .

٣٦٧ (٣١د٣١ع١٨٩٢) - المعارضة في الأحكام الصادرة
في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية
لاعلان تلك الأحكام وإلا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف
الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق
بأوراق طلب الاستئناف .

٣٦٨ - لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير
الطلبات الأصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي ما استجد
من الأجر والفوائد أو الأرباح (٢) أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من
وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد
من التعويضات من وقت الحكم المستأنف .

٣٦٩ - يجوز للأخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى
أولنفها .

(١) تراجع م ٤٥١ يونيو ١٨٩١ خلاص باعلان الاوراق الخ لجال الجيش .
ثم د ٢٤ مايو ١٩٠١ و د ٩ فبراير ١٩٠١ م ٢٤ فيما يتعلق باعلان الاوراق الخ
للجورين (صفحتي ٣ و ٢)

(٢) تراجع م ٤٧٩ من القانون المدق .

٣٧٠ - إذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها .

٣٧١ - ويجوز ذلك أيضا للمحكمة إذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكما انتهيئا .

الفصل الثالث - في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته

٣٧٢ - يجوز للأخصام التماس اعادة النظر في الأحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الأخصام أو في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الأحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

(أولا) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة .

(ثانيا) اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم .

(ثالثا) اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتروير الأوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم بترويرها .

(رابعا) اذا استحصل ملتصق الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر .

(خامسا) اذا حكم بشئ لم تطلبه الأخصام .

(سادسا) اذا كان الحكم مناقضا بعضه لبعض .

٣٧٣ — ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوما من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الأخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم صادرا في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني والثالث والرابع من الأوجه السابق ذكرها إلا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الأوراق التي كانت مخفية .

٣٧٥ — يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من الملتمس للنصم الآخر على الأوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التي أصدرت الحكم ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم .

٣٧٦ — لا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها .

٣٧٧ — تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس أو عدمه .

٣٧٨ — اذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتمس بغرامة أربعمائة قرش ديواني وبالتعويضات ان كان لها وجه .

٣٧٩ — اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي يكون فيها حضور الأخصام للرافعة في أصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور .

٣٨٠ — الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

الباب التاسع في التنفيذ

الفصل الأول — قواعد عمومية

٣٨١ — التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ .

٣٨٢ — يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزومون بأجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ .

٣٨٣ — اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر أو لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة .

٣٨٤ — لا يكون التنفيذ إلا للأشياء المعينة الخالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء .

٣٨٥ — المحضر الذي يحترق ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصا له في الاستلام واعطاء سند المخالصة إلا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر .

٣٨٦ — اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم .

٣٨٧ - يجوز للأخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته .

٣٨٨ - يجوز للحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفا بكونه انتهائيا وكان وصفه بذلك في غير محله أو كان التنفيذ الوقتي مأمورا به في غير الأحوال المبينة في القانون .
ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الأوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال .

٣٨٩ - وللحكوم له أيضا أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بأن وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير محله أو بأن المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقتي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة .

٣٩٠ - التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة .

٣٩١ - تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا تنفيذا لحكم سابق صار في مثابة حكم بتي أو كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة أيضا اذا كان حكمها مبنيًا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرفا في السند الرسمي .

٣٩٢ - يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الأحوال الآتية :

(أولا) في اخراج الساكن الذي لم يكن بيده عقد ايجار أو كان له ايجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالمحل المستأجر أمتعة كافية لضمان الأجرة . وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير مجعود أو ثابتا بسند رسمى .

(ثانيا) في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة .

(ثالثا) في الاجراءات التحفظية أو الوقفية .

(رابعا) في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤونة وأداء الأجر .

ويجوز للمحكمة في جميع هذه الأحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة .

٣٩٣ - ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطالب الذى تقدم للمحكمة مبنا على سند غير رسمى لم ينازع فيه .

٣٩٤ - التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ماتمك به المحكمة فى أصل الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه .

٣٩٥ - التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية فى المنازعات والأمور المذكورة فى المادة ٢٨ .

٣٩٦ - وفي الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضي المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الأصلية .

٣٩٧ - يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الأصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردها عقب التنفيذ .

٣٩٨ - الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضاً رسمياً اذا كان الدائن متازعاً فيه انما لقاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتاً بواسطة ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمقرته .

٣٩٩ - في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم إلا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتي بكفيل مقدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به .

٤٠٠ - ما يختاره طالب التنفيذ من الأوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده .

٤٠١ - وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كاتب المحكمة .

٤٠٢ - بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التمسك في قلم كاتب المحكمة .

٤٠٣ — اذا حصل النزاع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكما انتهائيا لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر .

٤٠٤ — الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٤٠٥ — اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولم يكن ساكنا في البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الأوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحا .

٤٠٦ — اذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الأصلي .

٤٠٧ — الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

٤٠٨ — الأحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف إلا بإبراز ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف .

٤٠٩ — يعمل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيده فيه الكاتب المعارضات والاستئناف .

الفصل الثاني

في التنفيذ بطريق المجزئ على ما للدين لدى غيره من المنقولات
وفي المجزئ على ذلك تحفظا

٤١٠ - يجوز لكل دائن بيده سند رسمي أو غير رسمي يثبت له دينا خاليا عن النزاع أن يطلب وضع المجزئ على ما يكون لمدينه لدى الغير من القود أو الأوراق ذوات القيمة المستحقة الأداء في الحال أو في المال أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئا منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع المجزئ من أجله ^(١).

٤١١ - لا يجوز لطالب المجزئ أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلة ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف إنما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديواني .

٤١٢ - إذا لم يكن بيد الدائن سند أصلا أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع المجزئ بعريضة يقدمها الى قاضي المواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضي المعين للأموال الوقفية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين .

(١) ق ١٧ سنة ١٩٠٤ م ٦ - لا تنقل أية معارضة في دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات .

ومع ذلك فان المصالح والمصارف المسالية (السلوك) المكلفة بالدفع اذا امت لأبها ثبوتا كافيا فقدان أو سرقة سندات أو كوبونات حاز لها أن توقف مؤقتا دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة .

٤١٣ - على القاضي أن يقدر الدين موقفاً في الأمر الذي يصدره بوضع المحجز .

٤١٤ - على القاضي أن يصدر أمره بالاجابة في كل الأحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الخصام بمواجهة بعضهم بعضاً أن يحجو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد المحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها .

٤١٥ - يجرى وضع المحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الأصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الأمر الصادر بوضع المحجز وعلى المحل الذي عينه طالب المحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب المحجز ساكناً فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان المحجز لاغياً .

٤١٦ - إذا كان المحجز واقفاً على ماتحت أيدي محصلي الأموال الميرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الأصلية من أوراق المحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الأصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة .

٤١٧ - إذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان المحجز للمدين بين الورقة التي أعلن بها المحجوز مال المدين عنده وإذا كان السند المستند اليه في وضع المحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصحة المحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه .

٤١٨ - إذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان المجز لكل من المدين والمجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة المجز في ميعاد ثمانية أيام وإذا كان السند الذي استند اليه طالب المجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة المجز كما تقرّر في المادة السابقة .

٤١٩ - إذا لم يحصل اعلان المجز للمدين في ميعاد الثمانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان المجز المذكور لا غيا من نفسه .

٤٢٠ - يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع المجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسميا الى المحجوز لديه .

٤٢١ - لا يوقف المجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بإيداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد المجز عنه .

٤٢٢ - يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان المجز ما لم يرتفع المجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه .

٤٢٣ - يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب المجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة إذا حدث مجز آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع .

٤٢٤ - إذا كان المجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ وأوحكم بصحة المجز في الأحوال الأخرى ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة

القدر الواقع عليه الحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها لبيان الدين الذى فى ذمته وأسبابه وما وقع عليه من المحجوزات السابقة ويبرز ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها .

٤٢٥ - إذا لم تحصل منازعة فى صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما يفي بدينه إن كان المقر به زائدا عنه أو ينخصم له من أصل دينه إن كان دونه .

٤٢٦ - إذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به فى صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله .

٤٢٧ - للمحجوز لديه أن يحجز فى جميع الأحوال مما فى ذمته للدين قدر المصاريف التى صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضى .

٤٢٨ - إذا حصل تنازع فيما أقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم فى ذلك التابع لها محله .

٤٢٩ - إذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذى فى ذمته غشا منه وتديسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما فى ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذى وقع الحجز عليه فإذا لم يكن فى ذمة المحجوز لديه شئ للدين المحجوز على ماله أولم يحصل نزاع فيما أقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التى تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقريره .

٤٣٠ - إذا أقر المحجوز لديه بما فى ذمته للدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالين للحجز الزامه باعادة الاقرار

انما يجوز لهم أن يعارضوا في صحة ما أقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار .

٤٣١ — يصح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز إلزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع .

٤٣٢ — اذا تعدد المدينون الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقر في باب القسمة بين الغرماء .

٤٣٣ — اذا وضع المحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عند المحجوز لديه أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعد ذلك مدينون آخرون ووضعوا المحجز فهو لاء يتحاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتال بشرط أن ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما في بتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه .

٤٣٤ — لا يجوز وضع المحجز على أجرة الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات إلا بقدر الخمس اذا كانت المساهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة ألفي قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين ^(١) .

(١) ٢٦ د فبراير ١٨٩٠ بمنع التنازل وتوقيع المحجز على ما يدع من الحكومة للستندم
إلا لسداد مطلوبها منه . (مدرج بذييل صفحة ٨٠ التالية)

- ٤٣٥ — يصرف ما زاد على القدر الجائز حمزه الى مستحقه بلا توقف على أمر بذلك .
- ٤٣٦ — لا يجوز وضع النجوز على النفقات المقررة والمرتبة موقفا ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشتراط فيها عدم جواز النجوز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التي ينص القانون بعدم حمزها .
- ٤٣٧ — المبالغ المقررة للنفقة يجوز النجوز عليها لوفاء دين النفقة .
- ٤٣٨ — المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز النجوز عليها يجوز حمزها للدائنين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية .

ترجمة أمر عال

نحن حديد مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس الطارو بالاتفاق مع الدول .
أمرنا بما هوأت :

- مادة ١ — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للوظف أو المستخدم ملكا كان أو عسكريا أو بصفة مراتب اضافية لايوسع التنازل عنها ولا توقيع النجوز عليها إلا لسداد ما يكون مطلوبيا للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص .
- وفي كذا الحالتين لا يجوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكا كان أو عسكريا أو ربع المراتب الاضافية .
- مادة ٢ — يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التي تصرف للأرامل واليتام أو غيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الزفت أو التي تقوم مقام المعاش .
- مادة ٣ — لا يعل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة أمرنا هذا .
- مادة ٤ — لا ينفذ أمرنا هذا إلا على التنازلات والمجوزات التي توقع بعد تاريخ نشره .
- مادة ٥ — على ماضرى المالية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

٤٣٩ — اذا كان المحجز واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بمحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها .

الفصل الثالث

في التنفيذ بمحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والأعيان المنقولة إلا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالمحجز على يد محضر .
٤٤١ — لا يجوز للمحضر اجراء المحجز إلا اذا كان بيده اذن خاص بذلك من طالب المحجز ويجب أن يكون مأذونا أيضا بقبض الدين إلا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها المحجز .

٤٤٢ — يجرى المحضر المحجز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من أقارب الأخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في الغيا ويمضى كل من الشاهدين أو يختم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب المحجز وان لم يحصل ذلك كله كان المحجز لاغيا .
أما اذا كان شيخ البلدة حاضرا في وقت اجراء المحجز وجب عليه أن يمضى أو يختم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين .

٤٤٣ — يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية .

٤٤٤ — يلزم أن يكون محضر المحجز مشتملا على البيانات المعتاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالمحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها المحجز

ويبين فيه أيضا مفردات الأشياء المحجوزة وإن لم يحصل ذلك كله كان المحجز لا غيا وتبين بالمحضر أصناف ما محجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة. وعلى المحضر أيضا أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة .

٤٤٥ - توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين أوصافها ويصير تقويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة يعينه قاضى المواد الجزئية ويحلف يمينا أمام القاضى المذكور وتقوم أيضا جميع الأشياء الأخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه إذا تراءى للقاضى لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر المحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضى المذكور .

٤٤٦ - يرتب المحضر حارسا على الأشياء المحجوزة إذا لم يأت طالب المحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر .

٤٤٧ - يجب أن يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة فى الشهود .

٤٤٨ - تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الأصل والصورة وإن لم يفعل ذلك تذكر الأسباب المانعة له منه .

٤٤٩ - يعمل المحضر بدون نقل الأشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بحافظة وملاحظة المحلات التى بها الأشياء الواقع عليها المحجز لحين اتمام المحضر وإن لم يتم فى يوم واحد جاز استمراره فى الأيام التالية بشرط متابعتها .

٤٥٠ — اذا حصل المجز في محل المدين أو كان حاضرا في وقت تمام المحضر قسّم له في الحال صورة منه على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر المجز لا يستلزم رضاه بالحكم به .

٤٥١ — اذا حصل المجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة المحضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت المجز غير مواعيد المسافة .

٤٥٢ — اذا حصل توقف من المدين في المجز وطلب رفع الأمر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء المجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بميعاد ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك .

٤٥٣ — اذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعدّ على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعا لاختلاس الأشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية .

٤٥٤ — لا يجوز للمحضر أن يمجز الفراش اللازم للدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس .

٤٥٥ — لا يجوز مجز الأشياء الآتية إلا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو لافاء دين نفقة .

(أولا) الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم .

(ثانيا) ما يملكه المدين العسكري من ملبوسات العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية .

(ثالثا) الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر .

(رابعا) بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقعا على مواشى في حيازته أو متفع بها في وقت الحجز^(١) .

٤٥٦ - اذا حصل حجز المواشى والمهمات المستعملة في حث الأراضى وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لقاضى المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها .

٤٥٧ - لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء الموضوعة تحت حراسته ولا أن يعيرها وان فعل ذلك ألزم بما يقرب عليه من التضمينات .

٤٥٨ - لا يجوز له أن يطلب معافاته واستبداله بغيره إلا بعد مضى شهرين من وقت اقامته مالم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أمتعته والمدان المحجوز له بعلم خبر .

٤٥٩ - تجرد الأشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند اقامة الحارس الثانى بالحراسة .

٤٦٠ (٩٥ مايو ١٨٩٥) - اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شياً من الأمتعة المحجوزة قضائياً أو ادارياً يحازى جزاء السارق^(٢) .

(١) راجع أيضا القانون الصادر بدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة (ق ٤ سة ١٩١٣ معدل بقانون ١٠ سة ١٩١٦ بذيلى هذا القانون صفحة ١٤٧) .

(٢) راجع م ٢٨٠ من قانون العقوبات الأهل .

٤٦١ - إذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مدينون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز عن الأمتعة المحجوزة ويعلنوا ذلك للحارس أو للدائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الأشياء التي ليست مندرجة في محضر الحجز الأول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الأول للمحضر وأن يريه الأشياء المحجوزة أولاً ويجعل الحارس المذكور حارساً للأشياء المحجوزة أخيراً إن كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الأمتعة السابقة .

٤٦٢ - وفي هذه الأحوال يكون طلب إبقاء الحجز السابق ذكره معتبراً كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفى بإعلان الطلب المذكور إلى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز .

٤٦٣ - يجوز للمدينين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا الحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة الحجز .

٤٦٤ - لا يصير الشروع في البيع إلا بعد الحجز بثمانية أيام بالأقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الأمتعة أو في أقرب الأسواق إليه بطريق المزايدة بمناذاة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ويتحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة بين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثن أقل من قيمتها الأصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل إذا لم يحصل بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ أمانة كالتقود لتدفع للمجازر في مقابلة مطلوبة أو لغيره من المدينين في حالة القسمة بين الغرماء .

وإذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الأشياء المقدرة قيمتها مزايدون لشرائها بالثمن المقومة به يؤثر البيع إلى اليوم الثاني إن لم يكن

يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرمو عليه المزاد ولو بثمن أقص مما قومت به .

والأشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضا إذا لم يوجد مزايدون غير المداين الحاجز إلا إذا قبل الأشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع .

ويكفى لإعلان استمرار البيع أو تأخيره إخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره .

٤٦٥ - إذا لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المقررة بأى ثمن كان .

والمحضر الذى لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً أو يهمل فى بيع الشئ ثانياً يكون ضامناً للثمن .

٤٦٦ - يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على أتمته والمداينين الطالبين إبقاء المحجز أن يطلب حصول البيع فى أى محل غير المحل السابق ذكره .

وعلى من يطلب ذلك أن يقدم عريضة لقاضى المواد الجزئية بطلبه لينظر فى جواز اجابته من عدمه .

وإذا لزم بيع محل التجارة أو حق الإيجار مع البضائع أو الأمتعة الموجودة أو على أفرادها يكون البيع فى المحل المعد للبيع العمومية بالمحكمة أن طلب ذلك أحد المداينين وفى كل الأحوال لا يكون البيع إلا بعد المحجز بخمسة عشر يوماً بالأقل .

٤٦٧ - يعلن البيع باعلانات تتعلق على باب المحل الموجودة فيه الأمتعة المحجوزة وعلى المحل الذى سيحصل فيه البيع أن كان غير المحل

الموجودة به الأمتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفي اللوحة المعلقة بالمحكمة للاعلانات القضائية والنشر في صحيفة من الصحف الأكثر شهرة وتداولاً التي يصير تعيينها في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم.

٤٦٨ - يبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف محل البيع ويومه وساعته وأنواع الأمتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها.

٤٦٩ - يكون بين تعليق الاعلان ونشره في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع .

٤٧٠ - يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره في الصحيفة بابرار نسخة منها بمضاهة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة .

٤٧١ - يثبت تعليق الاعلانات الأخرى بورقة من المحضر غير معلقة وترفق بها نسخة من الاعلان .

٤٧٢ - ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الججز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أمتعه قبل بيعها بيوم واحد .

٤٧٣ - يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعه أن يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات أكثر مما ذكر بحسب الأحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الاشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحف .

٤٧٤ — إذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو فضيات فتعلق ثلاثه اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لأمر بذلك .
وأما حجز المراكب أو السفن والصنادل والمواوين وبيعها فيكون اجراءهما على حسب ماهو مقرّر بقانون التجارة البحري .

٤٧٥ — يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على أتمته أو غيابه .

٤٧٦ — اذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها المحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من المحجوزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته الثمن لا يسرى إلا على مايزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد .

٤٧٧ — اذا رفع الحاجز محجزه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر المحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم أخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل .

٤٧٨ — اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه والمدانين الحاجزين أخيراً ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة .

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الأحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد .

٤٨٠ - المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع حكم المتقولات^(١).

٤٨١ - لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوما وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الأراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه .

الفصل الرابع

في حجز وبيع الإيرادات المقررة والسندات والسهم والديون

٤٨٢ - سندات السهم والسندات المطلقة أو التي تنتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الأوجه المقررة في حجز الأعيان المتقولة .

٤٨٣ - أما الإيرادات المقررة وسندات السهم التي بأسماء أصحابها والخصص التي تكون للدين في مقابلة أو التزام أو نحوها وحقوق الشركاء ذوى الأموال في شركات التوصية وحصصة الشريك في أى شركة فلا يجوز حجزها إلا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الأصول المقررة في حق حجز مالهدين عند غيره .

٤٨٤ - إذا كلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٣٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الأحوال إما بالتضمينات اللازمة أو بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله .

(١) ينظر د ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجر لأصحاب الأيمان على محمولات المطأرين لاستصالحهم على الإيجارات المستعقة .

٤٨٥ — الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل
أوان استحصالها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر
في حجز ما للدين عند غيره .

٤٨٦ — يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهام
ونحوها حجز الأرباح والفوائد الناشئة عنها .

٤٨٧ — يجوز لقاضي المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهام
من أى نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار
أو صيرفي يعينه القاضي المذكور مع تعيين ما يلزم اجراؤه من النشر
والاعلان .

٤٨٨ — فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة
الأصول الآتية .

٤٨٩ — في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لوضع المحجز اذا لم
يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو في ظرف الخمسة
عشر يوما التالية لاقارره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو في ظرف
الخمس عشرة يوما التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شأن
الاقرار أو في شأن عدم حصوله حكما اتهما يحرر كاتب المحكمة الابتدائية
التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه المحجز قائمة بشروط البيع بناء على
طلب المدان المحجوز له .

ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل
من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع
الحق المقصود بيعه وقدره بالتعيين أو بالنسبة لأصله وبيان السند المثبت
لذلك الحق وبيان التوايح له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن

الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الأقوال والمنازعات من الأخصام ان حصل .

٤٩٠ - لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه.

٤٩١ - تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب أن يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة .

٤٩٢ - لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحتر في ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدعى أن له شأناً في ذلك مع ما يديه من المنازعات وأوجه ما يدعيه من البطلان .

٤٩٣ - لا تقبل أقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة .

٤٩٤ - تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الأقوال والمنازعات وأوجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع .

٤٩٥ - لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية .

٤٩٦ - أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه ونحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال .

٤٩٧ - يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالأكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائيا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية أيام بالأقل .

٤٩٨ - يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والأمر بها على حسب مانص في الفصل المتعلق بحجز المتقولات وبيعها .

٤٩٩ - تحصل المزايدة بمناداة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحضر المحضر اللازم وبحضور القاضى المعين لليوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهائيا في المسائل الفرعية التى تحدث ولو كانت متعلقة ببطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة .

٥٠٠ - يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم لا أقل .

٥٠١ - اذا أمر القاضى ببناء على طلب أحد الأخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية أيام بالأقل .
ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوما .

٥٠٢ - يقع البيع من القاضى .

٥٠٣ - تنتقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملا على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور إلا للدين الواقع المحجز عليه .

٥٠٤ - لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع إلا بعد قيامه بالشروط الواجب إيفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع .

٥٠٥ - لا يقع البيع إلا لمن يكون مشهورا بالاقتدار أو لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتره أو لمن يدفع الثمن قدا في حال انعقاد جلسة البيع .

٥٠٦ - إذا لم يدفع الراسى عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه انما لا يكون ذلك إلا بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسى عليه المزاد بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقتها . ويجب اعلان الراسى عليه المزاد المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثانى بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالأكثر .

٥٠٧ - إذا رفع الحاجز الطالب للبيع حمزه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تقيم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتميمها ومضى ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعلم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور .

٥٠٨ - إذا وقع المحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحلال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حازرون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للدائن ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضى .

٥٠٩ - يجب على وكلاء الديانة فى حالة التفليس أن يتبعوا الأصول المقررة فيما سبق فى بيع الحقوق والديون التى تكون للتفليس .

٥١٠ - ومع ذلك اذا حصل فى هذه الأحوال الأخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود بيعه فيصير إيقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن يحكم فى المنازعات حكما انتهائيا من المحكمة المختصة بها .

الفصل الخامس - فى القسمة بين الفراء

٥١١ - اذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من المحجز على المدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافيا لوفاء ديون المدينين الخارجين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعا عنده على حسب الأحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وأبرز سنده أو صئق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للدائن .

٥١٢ — اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدينين الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم الاتهامي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الأخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الأسلوب الآتي .

٥١٣ — يسلم المودع قائمة ببيان المجوزات الى كاتب المحكمة وقت الابداع .

٥١٤ — من يطلب التعجيل من الأخصام يقيّد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديواني وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع .

٥١٥ — في ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدينين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذي عينوه في ورقة الحجز بأن يقدموا الى قلم كاتب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود .

٥١٦ — لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور ويحرم قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لمواد التوزيع على حسب الأحوال قائمة توزيع مؤقتة على الأوجه الآتية .

٥١٧ — يستخرج القاضي في قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على أرباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل

التقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئا بالأجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالمحل المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أرباب الديون الممتازة الأخر على حسب درجات امتيازها . وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرماء .

٥١٨ — تين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها .

٥١٩ — يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الأحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع وأسبق واحد في وضع الحجز من المدينين الممتازين بعد المحجوز له أولا ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للدين بالمحل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الأمر الذي يصدر بالاختصاص المذكور .

ويكون طلب حضور الأشخاص المذكورين سابقا أمام القاضي بمقتضى علم خبر .

٥٢٠ — في الثلاثة أيام التالية ليوم تتم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدينين الحازرين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بالمنافضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمنافضة في ميعاد خمسة عشر يوما وإلا سقط حقهم فيها .

٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي .

٥٢٢ — يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهائي مقدار ما يخص كلا من المدينين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالنسبة لسينه في حالة عدم كفاية التقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ماسيد كر بعد .

٥٢٣ — اذا حصلت منازعة فن يطلب التعجيل من الأخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمتنازع والمتنازع في دينه وأسبق واحد في وضع الحجز من المدينين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت بمعرفته أو أمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضي المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الأخيرة .

٥٢٤ — الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلا للعارضة .

٥٢٥ (ق ١١٤ سنة ١٩٠٤) — ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه .

انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألفي قرش ديواني مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها .

٥٢٦ — اذا حكم في المنازعة حكما لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهائيا يحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي على الوجه السابق .

٥٢٧ - توقف الفوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهي فيه جواز قبول المناقصات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع انتهائيا .

٥٢٨ - يصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصدر من كاتبها موافقا لقائمة التوزيع الاتهائي ويسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم تقيم قائمة التوزيع المذكورة .

٥٢٩ - يعلن الشروع في التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعاقب اعلان في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة .

٥٣٠ - المجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجرائها بمجرد تقرير يعلن للحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للحجوز عليه أو تقديم الطلب في فلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع إلا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفهية .

٥٣١ - المجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها .

٥٣٢ - اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقسّر للافلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع .

٥٣٣ - إذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في ارسال أوراق التنبيه للدائنين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو في تسليم أدونات صرف المستحق للدائنين فيكون بمجرد ذلك ملزوما بالفوائد مدة تأخيره .

٥٣٤ - على القاضي أن يحرق قائمة التوزيع المؤقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع النهائي في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة .

٥٣٥ - إذا كانت القود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقى منها شيء بعد استيفاء المرتبتين حقوقهم جاز للقاضي المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء .

ويكون الاجراء كذلك أيضا في حالة عدم وجود مدينين مرتهين .

٥٣٦ - إذا تأخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يرقوم مقامه في الاجراءات بموجب أمر يصدر من القاضي .

الفصل السادس - في التنفيذ ببيع العقار^(١)

الفرع الأول - في الاجراءات المتعلقة بترع الملكية

٥٣٧ - عقار المدين لا يجوز نزع منه ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن إلا إذا كان الدين ثابتا بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والانذار بترع الملكية .
ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه .

(١) راجع ق ٤ سة ١٩١٣ (معدل بمقتضى قانون ١٠ سة ١٩١٦) الخلاص بعدم جواز توقيع الحز على الاملاك الزراعية الصغيرة (بذيل هذا القانون صفحة ١٤٧) .

٥٣٨ - تستعمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للدين في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزاع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بيانا صحيحا .

٥٣٩ - لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للدين ولا بعد مضي تسعين يوما من التاريخ المذكور وإلا كان الطلب لاغيا .

٥٤٠ - تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه من يد المدين وإذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوما من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تهديد على الوجه الآتي بيانه صورة الحكم المشتمل على الأمر بترع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه .

٥٤١ - إذا تيين سبق تسجيل ورقة تنبيه مخصصة بذات العقار يؤشر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الأول مبينا تاريخ هذا التنبيه واسم المدين الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر .

٥٤٢ - وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الأول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثاني .

٥٤٣ - لا يعمل بالايحارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه إلا إذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية .

٥٤٤ - أما الايحارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الأجرة أو بعضها مقدما فتعتمد إذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الادارة .

٥٤٥ - يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزع من يد المدين وثمراته به ويوزع ما يخص المدة التي أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار .

٥٤٦ - مجرد التنبيه من الدائن الحابز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة لمالكه يقوم مقام المجزئ على الأجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الأجرة المذكورة على المدينين قسمة غرماء .

٥٤٧ - إذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها .

٥٤٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المداين في التنبيه ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

٥٤٩ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) - ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضا .

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ألفي قرش ديواني .

٥٥٠ - إذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لإعلان الحكم الانتهاء الصادر برفض المعارضة .

٥٥١ - إذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي الخمسة عشر يوما المقررة لرفضها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرّر المحكمة لزوم إصدار أمر بإيقافه لأسباب مهمة .

٥٥٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - يجوز للدائن بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله إجراء البيع قليلا أو كثيرا وأيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع .

فإن كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة .

٥٥٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي :

(أولا) بيان العقارات المقصود بيعها بيانا كافيا وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار إن كانت من المباني .

(ثانيا) شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسما واحدا .

(ثالثا) عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كاتب المحكمة .

٥٥٤ - (النيث بذكر يترو ٩ مايو سنة ١٨٩٥) .

٥٥٥ - (» » ») .

٥٥٦ - يجب على طالب البيع من المدانين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها .

٥٥٧ - يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المدانين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للدين وكذلك ديون المدانين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بترع الملكية وبيع العقار .

٥٥٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتي :

(أولا) بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الاخرى المدرجة بورقة التكليف بالحضور .

(ثانيا) شروط البيع الميمنة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .

(ثالثا) بيان الثمن الذي تبني عليه المزايدة .

(رابعا) تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

(خامسا) وإذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على إحالة الأخصام على التقاضى المعين لليوع لتعيين الجلسة التى يكون فيها المزاد وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع.

٥٥٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف فى الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدقترقم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأشر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

٥٦٠ - لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد ستين يوما من تاريخ التعيين .

٥٦١ - قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوما ولا تقصص عن عشرين يوما يصير اشهاره بلصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتية :

(أولا) بيان تاريخ الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله .

(ثانيا) اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدان الذى طلب اجراء البيع .

(ثالثا) بيان العقار .

(رابعا) الاحالة على الحكم الصادر بترع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع .

(خامسا) بيان الثمن الذى عينه طالب البيع .

(سادسا) اليوم والمحل والساعة اللاتى يكون فيها المزاد .

٥٦٢ — ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة .

ويجب أيضا أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من أرباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالأقل قبل البيع وإلا كان العمل لاغيا .

٥٦٣ — تلصق الاعلانات :

(أولا) على باب محل المدين .

(ثانيا) على الباب الأصلي لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا .

(ثالثا) في الميدان الأعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة .
(رابعا) على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار .

(خامسا) في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين .

٥٦٤ — تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي تقدم لها الطلب المتعلق بتزع العقار من يد المدين وبيعه .

٥٦٥ — ينهت الاعلان والنشر بالأوجه التي ذكرت في حالة بيع الارادات المقررة ونحوها .

٥٦٦ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين للبيع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق ملخصها .
ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره .

٥٦٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدر المصاريف بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويحصل الاعلان بها علنا في جلسة البيع وقت الزيادة .

٥٦٨ — لا يجوز أن يطلب شئ برسم المصاريف غير المقدّر منها .

٥٦٩ (د ١٠ مايو ١٨٩٥) — في اليوم المعين للبيع تحصل الزيادة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب المدّين الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

٥٧٠ — كل عطاء ولو المقدّر في قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق يترتب عليه إيقاع البيع من القاضي لصاحبه .

٥٧١ — يتقرر في لأحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى في الزيادات التي يصح قبولها .

٥٧٢ — حصول العطاء من أحد يخلى سبيل صاحب العطاء الذي قبله .

٥٧٣ — اذا لم يحضر مزايدين في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقرّر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها .

٥٧٤ — وإذا وقع البيع لغير المداين الذي طلبه وجب عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك إما بإيداع نقود أو بإيداع ما يراه القاضي كافياً للوفاء من السندات والأوراق ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضي وإلا يبيع المبيع ثانياً فوراً على ذمة المشتري.

٥٧٥ — يجوز أن يعافى المشتري الذي يرى القاضي اعتماده من تأدية الكفالة .

٥٧٦ — يجوز للمشتري أن يقر في قلم كتاب المحكمة في اليوم التالي ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل.

٥٧٧ — يجب على المشتري ان لم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة أن يعين له محلاً فيها وإلا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلاً له .

٥٧٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقر في قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتمادها قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين لليوع .

٥٧٩ — يعين المزايد المذكور في تقريره المتضمن الزيادة محلاً له على الوجه السابق ذكره .

٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها في ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذي طلب البيع وغيره من المداين المسجلة

ديونهم والرأسي عليه المزاد وان تأخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة .

٥٨١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع باجراء البيع ثانيا بالمزايدة على الزيادة المذكورة .

٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد مضي شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الأخصام التأخير لأسباب موجبة له .

٥٨٣ — قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة .

٥٨٤ — يحصل المزاد ويقع البيع على حسب الأوجه المقررة في حق البيع الأول .

٥٨٥ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام المتضمنة بمجرد تأخير البيع .

٥٨٦ — لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة .

٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للشترى بملكته المبيع وسنندا للدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع .

٥٨٨ - لا تسلم للمشتري صورة الحكم الواجبة التنفيذ إلا اذا أثبت أنه قام بما يجب إيفاءه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة .

٥٨٩ - بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بترع العقار من يد المدين وبيعه .

٥٩٠ - تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني .

٥٩١ - إيقاع البيع للرأسي عليه المزداد لا ترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع .

الفرع الثاني - في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزاع الملكية وفي إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الرأسي عليه المزداد الأول وفي بيع العقار الغير محجوز بيعاً رسمياً بالمحكمة

القسم الأول

في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض

٥٩٢ - اذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وإنذاره بترع عقاراته من يده وبيعها في حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المدين الذي أعلن ورقة التنبيه الثانية أن ينضم الى المدين الآخر في تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بترع ملكيته وفي تميم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة .

٥٩٣ - يجوز للداين الذى طلب نزع ملكية مدينه وبيع عقاره أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقدمه بقلم كتاب المحكمة .

وفى هذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين أعلنوا للدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق فى تميم اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبه بورقة تقدم بقلم كتاب المحكمة فى ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المداين الأول .

القسم الثانى - فى دعوى الغير باستحقاق العقار

٥٩٤ - يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق العقار المقصود بيعه فى أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزايدة .

٥٩٥ - تقام الدعوى المذكورة فى وجه كل من المدين وطالب البيع واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضا فى وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة .

٥٩٦ - تعلن ورقة الطلب للدين فى محله الأصلى ويكون اعلانه لكل من المداينين المذكورين فى المادة السابقة فى محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للحل الخارج عن الديار المصرية .

٥٩٧ (٩٥ مايو ١٨٩٥) - يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة فى وقت طلب حضور الخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه فى حالة الحكم بعدم صحة

الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الأخصام وأجرة وكلائهم .

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الأحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذي لم يتبع باستحقاقه وعلى القاضي أن يعتدل الثمن الذي قرره للزيادة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين بتمامه من أجزاء المبيع أو في جملة أجزاء كاملة منه .

٥٩٨ — وكذلك يكون العمل عند العود لاجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه .

٥٩٩ — اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها .

٦٠٠ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق .

أما استئنافه فيعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور .

٦٠١ — يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال .

القسم الثالث — فيما يتعلق ببطلان الاجراءات

٦٠٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يحكم قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذي تسبب في البطلان .

- ٦٠٣ — تقدم دعاوى بطلان المزايمة الثانية وأجراءاتها الى المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال لغاية النشر عن البيع الثانى ويحكم فيها بوجه الاستعجال .
- ٦٠٤ — فى هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام .
- ٦٠٥ — اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثانى يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر فى المادة ٦٠٢ .

القسم الرابع

فى إعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزاى الأول

- ٦٠٦ — اذا تأخر الراسى عليه المزاى عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانياً بالمزايدة على ذمته .
- ٦٠٧ — من يكون له شأن فى إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاى المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يف بها فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضى المعين للبيع لتعين يوم للبيع الثانى .
- ٦٠٨ — تشمل الاعلانات التى تلصق وتشر فى الصحف زيادة عن البيانات المقررة فى حالة البيع الأول على اسم الراسى عليه المزاى واسم طالب إعادة البيع واثنى المعين للمزايدة عليه كما كان فى الأول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع .
- ٦٠٩ — يعين للبيع أول يوم يصبح لذلك بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ اعلان السند للرأسى عليه المزاى الأول وتكليفه بالوفاء .

٦١٠ - يجب أن يعلن الراعى عليه المزاد الأول وكل من أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوما بالأقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها في الميعاد المذكور .

٦١١ - تتبع في اعادة البيع على ذمة الراعى عليه المزاد الأول القواعد المقررة في البيع الأول وفي اعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع به .

٦١٢ - يلزم الراعى عليه المزاد الأول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المتروك منه العقار أو المداينون له .

٦١٣ - لا تقبل الزيادة في البيع الثانى من الراعى عليه المزاد الأول ولو بكفالة .

القسم الخامس - في بيع عقارات المفلس والقاصر

٦١٤ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - يباع عقار المفلس والقاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يفقره مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كاتب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء .

٦١٥ - يعلن ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرّر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الأمر في ذلك

للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الأقوال والملاحظات ويخبر به أولى الشأن بكافة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالأقل .

٦١٦ — يحصل لصق الاعلانات ونشرها وتعين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه وعلى حسب الأوجه الميينة في الحالة المذكورة .

٦١٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا لم يظهر في يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدّر فيترل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة . وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التريل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوما وأكثره ستون يوما .

٦١٨ — يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التريل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالأقل .

٦١٩ — تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في اعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن واعادته على ذمة الراسي عليه المزداد لعدم وفائه .

القسم السادس

في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق المزداد لعدم امكان قسمته بغير ضرر
٦٢٠ — يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالأوجه المتعادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدما بقلم كاتب

المحكمة ويجوز له أيضا أن يعين الثمن للزيادة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة .

٦٢١ (د ١٠ فبراير ١٨٩٢) — يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك إلا ممن يكون أهلا للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر وتبغ في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني .

٦٢٢ — (ألغيت بذكرينو ١٠ فبراير ١٨٩٢) .

٦٢٣ — (» » ») .

٦٢٤ — (» » ») .

٦٢٥ — (» » ») .

٦٢٦ — اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارا ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة .

٦٢٧ — في حالة بيع العقار اختيارا بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسى به المزاد إلا ممن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الأصلي ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسى عليه المزاد .

الفرع الثالث

في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين
٦٢٨ - إذا لم يتفق مدانيو البائع أو مدانيو المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الأصول المقررة للتوزيع بطريق المحاسبة بين الغرماء .

٦٢٩ - يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المداينين بغير احتياج لاي داع الثمن بصندوق المحكة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المداينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع .

٦٣٠ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المداينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب محكمة المواد الجزئية أو المحكة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك للطلب من المشتري .

٦٣١ - يبدأ محضر التوزيع على حسب درجات المداينين بقيد طلب التوزيع والأمر الصادر باجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكة ببيان الموجود من رهونات المسجلة .

٦٣٢ - التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وابطالهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في المحلات المعنية بتسجيل رهوناتهم .

٦٣٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم

تحصل مناقضة يجرى القاضي التوزيع الانتهاء ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه .

٦٣٤ - يأمر القاضي كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها .

٦٣٥ - مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئاً فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز .

٦٣٦ - يقيد للشترى في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة آخردائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التي لم ينل أربابها شيئاً في التوزيع .

٦٣٧ - شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشترى العقار .

٦٣٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضي يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً انتهائياً على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة .

٦٣٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) - ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضي المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت .

٦٤٠ - ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وإنذاره بترع العقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الفاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع .

وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصهم .

٦٤١ - بعد تسليم قوائم التوزيع لأربابها فالمداين الساقط اسمه حق التداعي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلائه .

٦٤٢ - المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المنازعين والمنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الأحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول .

٦٤٣ - بعد نعيم قائمة التوزيع الانتهاء بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المدائنين الداخلين في التوزيع وأول مداين لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة .

٦٤٤ - لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهاء إلا فيما يتعلق بالتطبيق على الأساسات الموضوعية في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري .

٦٤٥ (د ٩٠ مايو ١٨٩٥) - لا تقبل هذه المعارضة إلا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم

لقلم كاتب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب المبينة عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر .

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه .

٦٤٧ — الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون أو في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهائي يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها .

٦٤٨ — بعد مضي ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائيا فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها في ميعاد ثمانية أيام بالأكثر .

٦٤٩ — توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين في فصل القسم بين الغرماء وللدائنين المستحقين في التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشتري العقار .

٦٥٠ — ومع ذلك اذا أبقى المشتري عنده جزءا من الثمن تأمينا لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ المبقى عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره .

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه .

٦٥٢ — يحصل مشتري العقار على شطب تسجيل الرهن بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات المخالصة وأما

رهون من لم يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك .

٦٥٣ (د ٩٥ مايو ١٨٩٥) — يوزع القاضى المعين للتوزيع أو قاضى المواد الجزئية البالغ المستحقة بحسب التوزيع للدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تهريرها وفي وقت التوزيع الأول ان أمكن .

الباب العاشر

في مرافعات واجراءات متنوعة

الفصل الأول — في غاصمة القضاة

٦٥٤ — قبل غاصمة القضاة في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا سكت القاضى عن الحق .

(ثانيا) اذا وقع من القاضى تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة في أثناء نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم أو في أثناء التنفيذ .

(ثالثا) في الأحوال التى ينص القانون فيها على جواز غاصمة القاضى أو على الحكم عليه بتضمينات .

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضى عن الاجابة على العريضة المقدمة اليه أو امتناعه عن الحكم في قضية قابلة للحكم عند حلول دورها .

٦٥٦ — يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضى على يد محضر ولم تتج عنهما ثمرة يفصل بين الأول والثانى منهما بأربع

وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثمانية أيام في حالة الامتناع عن الحكم .

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى المخاصمة بعد التكليف الثاني بأربع وعشرين ساعة في الحالة الأولى وبثمانية أيام في الحالة الثانية .

٦٥٨ — ترفع دعوى المخاصمة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضي وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون ممضاة من نفس المدعى أو من يوكله توكيلا خاصا بذلك وتشتمل على بيان أوجه المخاصمة وصور الأوراق المستند عليها في الدعوى .

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة في أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفي ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضي .

٦٦٠ — تسمع أقوال الخصم أو وكيله .

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب في حق القاضي لا في عريضته ولا في أقواله أمام الجلسة وإلا حكم عليه بغرامة يجوز ابلاغها الى ألفى قرش ديوانى .

٦٦٢ — لا تحكم المحكمة إلا في تعلق أوجه المخاصمة بالمادة الناشئة عنها وفي جواز قبول الأوجه المذكورة .

٦٦٣ — اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهي تحكم في المخاصمة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضي المدعى عليه بمواجهتهما .

٦٦٤ — اذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة في حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مبركة بمن

لم يحكم من قضائها الآخرين في جواز قبول أوجه الخصامة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة ٣٢٨ .

٦٦٥ - اجراءات المرافعات السابق ذكرها لا ارتباط لها باجراءات المرافعة التأديبية في حق القضاة اذا اقتضاها الحال .

٦٦٦ - يحكم على المدعى الذى ترفض عريضته والذى يحكم بعدم صحة دعواه بغرامة ثمانية آلاف قرش ديوانى مع عدم الاخلال بالتضمينات .

٦٦٧ - لا يترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذى اشترك في ايقاعه .

الفصل الثانى - فى الاجراءات التحفظية

٦٦٨ - يجوز للملاك البيوت والأطيان وملحقاتها ومستأجرها الأصليين الذين لهم فيها حق فى الحال أن يحجزوا المفروشات ونحوها والمتنولات الموجودة بالحال المستأجرة والأثاث والمحصلات مجزا تحفظيا للتأمين على أداء الأجر المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ (١) .

٦٦٩ - ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضى المواد الجزئية اذا كان الحكم فى الدين المطلوب من أجله المحجز من خصائصه .
فان لم يكن من خصائصه الحكم فى الدين المذكور تقدم العريضة لقاضى الأمور الوقفية .

(١) يتقرر كرى ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع المحز لأصحاب الأطيان على محمولات المستأجرين لاستعمالهم على الايجارات المستحقة .

وعلى القاضي أن يأمر على حسب الأحوال بالجزز حالا أو بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وإنذاره بالجزز .

٦٧٠ — يجوز أيضا للمالك أن يحجز بالأوجه عنها المنقولات والأثمار والمحصولات المملوكة للمستاجر من المستاجر الأصلي لليوت أو الاطيان وانما للمستاجر الثاني المذكور أن يستحصل على رفع الجزز ثباته توفية الأجرة المستحقة للمستاجر الأصلي اذا كان مأذونا بالتأجير لغيره .

٦٧١ — في الحالة الميينة في المادة السابقة اعلان الجزز التحفظي يقع موقع الجزز بشرط اتباع الأوجه المقررة للجزز .

٦٧٢ — يجوز لكل من المالك والمستاجر الأصلي أن يضع الجزز التحفظي على المنقولات والأثمار التي صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الجزز في ظرف ثلاثين يوما من نقلها .

٦٧٣ — الجزز التحفظي الموضوع تأمينا لأداء الأجرة المستحقة يكون أيضا تأمينا لوفاء الأجرة التي تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الأجرة المستحقة وقت الجزز بعد استحقاق الأجرة اللاحقة .

٦٧٤ — يجوز لكل دائن أن يضع الجزز التحفظي بأمر من القاضي على أمتعة مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية .

٦٧٥ — وكذلك يجوز لكل حامل كميالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتيسو لعدم الدفع في الأجل أن يضع الجزز التحفظي على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكميالة أو قابلا لها أو محيلا بها بشرط سبق اعلان البروتيسو للجزز عليه أو اخباره به .

٦٧٦ - في الأحوال السالف ذكرها لا يكون المجز التحفظي صحيحا إلا اذا أعقبه في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته .

٦٧٧ - صدور الحكم بصحة المجز التحفظي يجعله مجزا منفذا ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المنقولات وبيعها .

٦٧٨ - يجوز لمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أيا كان .

٦٧٩ - تعين في المريضة المنقولات المراد حجزها .

٦٨٠ - الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات وإلا كانت الدعوى لاغية .

الفصل الثالث

في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه

٦٨١ - كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بعقارات مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوعة بصورة من الحكم ومشتعلة على البيانات الآتية :

(أولا) اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذي يعينه لنفسه في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة .

- (ثانيا) اسم ولقب وصناعة المدين ومحل سكنه .
- (ثالثا) تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها .
- (رابعا) مقدار الدين .
- (خامسا) بيان نوع العقار وموقعه بيانا كافيا صحيحا .

٦٨٢ - يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات المبينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصرا على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها اذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن .

٦٨٣ - اذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره مؤقتا ويعين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالعقارات من أجله .

٦٨٤ - اذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر .

والأمر الذي يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذي يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدني والمواد التالية لها .

الفصل الرابع

في عرض الدين على الدائن وإيداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا

٦٨٥ — اذا أراد المدين أداء الدين المقتر به تقددا كان أو غيره يعرضه عرضا حقيقيا على الدائن على يد محضر وهو يجوز بذلك محضرا .

٦٨٦ — يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو امتناعه عنه أو اقراره بالعجز عن وضع الامضاء .

٦٨٧ — تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور .

٦٨٨ — يجوز أن يكون التنبيه على المدين بحضوره وقت الإيداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالأقل على الإيداع الذي يحصل في صندوق المحكمة .

٦٨٩ — يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الإيداع بحضور الدائن أو في غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الإيداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا وإلا كان المدين ملزما لأجل براءة ذمته من الدين بأن يودع بدون اجراءات أخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته .

٦٩٠ — على المودع أن يعترف في وقت الإيداع عن المجموعات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها .

٦٩١ — يسلم الى الدائن ما صار إيداعه من بعد أخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلنة اليه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه .

٦٩٢ — انما على الدائن أن يثبت أنه أخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالأقل بأنه عازم على استلامه .

٦٩٣ — لا يجوز للدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه إلا اذا أثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار .

٦٩٤ — لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكما انتهائيا .

٦٩٥ — يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية .

٦٩٦ — الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبنا لصحة العرض إلا بايداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية يوم الايداع .

٦٩٧ (٩ د مايو ١٨٩٥) — يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم المعروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن .

٦٩٨ — يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب أو لا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها .

٦٩٩ — يجوز للدين أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة .

الفصل الخامس — في اعطاء الصور

- ٧٠٠ — كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصاً منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لاذن من القاضي وإلا حكم عليهم بالتضمنينات .
- ٧٠١ — وأما الأوراق الخصوصية المحترزة على يد مأمور شرعي فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها إلا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاضٍ للاطلاع على الأوراق المحترزة بمعرفة المأمور المذكور .

الفصل السادس — في تحكيم المحكمين

- ٧٠٢ — يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا على وجه الإطلاق إحالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم أيضاً اشتراط الإحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص .
- ٧٠٣ — لا يصح التحكيم إلا بمن له التصرف المطلق في حقوقه ومشاركة التحكيم لا تصح إلا في المنازعات التي يمكن تسويتها بالصلح بين الخصام .
- ٧٠٤ — يجب إيضاح موضوع المنازعة بالتصريح في مشاركة التحكيم أو في أثناء المرافعة ولو كانت المحكومون مفوضين بالصلح وإلا كان العمل لاغياً .
- ٧٠٥ — لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة إلا إذا كان عددهم وتراً وكانوا مذكورين بأسمائهم في المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها .

٧٠٦ - إذا كان المحكون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم استثنائه واقتضى الحال لتعيين محكم مرجح جاز التفويض اليهم في تعيينه بمعرفتهم .

٧٠٧ - إذا لم يتفق كل من الأخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيظ به أو تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التجيل من الأخصام تعيين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقدمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيابه بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الأحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وترا مساوياً بالأقل للعدد المتفق عليه بين الأخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك .

٧٠٨ - إذا كان المحكون مفوضين في تعيين المحكم المرجح عند انقسام آرائهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعين المحكمة بمعرفتها .

٧٠٩ - إذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيظ به لأي سبب من الأسباب يعين بدله بمعرفتها ويمتد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر .

٧١٠ - إذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الأخصام أو المحكم المرجح ما نيظ به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الأحوال .

٧١١ - مشاركة محكم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة .

٧١٢ - على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط إلا إذا رضى الأخصام بامتداده .

٧١٣ - إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين وإلا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين إذا كان الأخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين .

٧١٤ - إذا لم يتم الحكم بعد قبوله التحكيم مانيط به بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمنينات للأخصام .

٧١٥ - لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم إلا برضاء جميع الأخصام .

٧١٦ - لا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشاركة التحكيم .

٧١٧ - تتبع في المرافعة أمام المحكمين الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون .

٧١٨ - المحكوم المفوض اليهم بالصلح يعافون من الاجراءات المعتبرة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون .

٧١٩ - يجب على الأخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما بالأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم إلا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فانه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الأول من الميعاد .

٧٢٠ - كل دعوى بحصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم .

٧٢١ - يكون حكم المحكمين معتبرا اذا اشتمل على امضاء أغلبهم
وابتات امتناع الباقي من الامضاء .

٧٢٢ - في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة
والمحكم المرحج يحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فان لم يمكنه الجمع بينهم
يحكم بانفراده على شرط انضمامه في كل مادة لأحد الآراء الحاصلة منهم .

٧٢٣ - أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة .

٧٢٤ - إنما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقا على خلاف ذلك
ويكون الاستئناف على حسب الأصول المقررة في حق الأحكام
الصادرة من المحاكم .

٧٢٥ - أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفة أو بمعرفة
أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان
يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد
الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال .

٧٢٦ - المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها
بما يتعلق بتنفيذه .

٧٢٧ - يجوز للأخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين
بمعارضتهم لأمر التنفيذ في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كانت مشاركة التحكيم باطلا أو مضى ميعاد الحكم ولم
يحصل الرضاء بامتداده .

(ثانيا) إذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها .

(ثالثا) إذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو
صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين .

(رابعا) إذا صدر الحكم بشئ لم يطلبه الأخصام .

نحن فؤاد الأول الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور
الاطلاع على قانون المرافعات الاهلي في
المدنية والتجارية وبناء على ما عرضه علينا
الحقانية وموافقة رأي مجلس الوزراء رسمنا
آت : —

المادة الاولى

مدل المواد ٢٦ و ٣٤٥ و ٣٧١ و ٤١٢
و ٥٢٥ و ٥٤٩ من قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية والفقرة الاخيرة
من القانون المذكور على الوجه
: —

يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية ويسري مفعوله فوراً على الدعاوى
المنظورة أمام المحاكم

فعلى المحاكم الابتدائية ان تحيل بأوامر
تصدرها من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من
الدعاوى التي تبلغ قيمة المدعى به فيها من ١٥
الف قرش الى ٢٥ الف قرش الى المحاكم الجزئية
بجلسات معينة وذلك بالحالة التي تكون تلك
الدعاوى عليها وبدون مصاريف . وفي حالة
غياب احد الخصوم يعلن الامر اليه مع تكليفه
بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة الجزئية
التي أحييت إليها الدعوى

وإذا حضر جميع الخصوم واتفقوا على
استمرار السيد في قضاياهم التي من هذا النصاب
أمام المحكمة الابتدائية تكون أحكامها حينئذ
غير قابلة للاستئناف

ولا يسري هذا القانون على الدعاوى المحكوم
فيها حضورياً أو غيابياً أو أوجلة للنطق بالحكم
بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص ائتمدية

المادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا
ويعرض على البرلمان في اول اجتماع له

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

(ق نمرة ١ سنة ١٩٠٩)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية ؛ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظارة ؛ وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛ أمرنا بما هو آت :

(١) فى جدول الخبراء

- ١ - يكون فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة ابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .
- ٢ - تحرر الجدول فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة لجنة الخبراء وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ومن قاض تعيينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومى أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .
- ٣ - تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية بحسب المواد التى يصح الاسترشاد بأرائهم فيها وتحدد العدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء فى كل محكمة عن أربعين . ويموز قيد اسم الخبير الواحد فى قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء فى كل قسم عن العدد المحدد له .

٤ - يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء إذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة .
ويجعل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين أمامها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدين في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين .
٥ - يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أولا) أن يكون مصريا ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع النصوص المقررة أو التي تقر في المستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية فإذا لم يدعنوا لحكم صادر عليهم طبقا لتلك النصوص بحجة أنهم أجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للعاصمة التايدية .
(ثانيا) أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية .

(ثالثا) أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

٦ - تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالفرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الأجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ - لا يجوز قيد اسم خير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة.

٨ - كل من أراد قيد اسمه بصفة خير وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك مرفقاً بالأوراق اللازمة إلى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال .

٩ - تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول .
ولها أن تطلب ايضاحات اضافية .

فاذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط المقررة قانوناً والكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه وإلا رفضت الطلب .

١٠ - اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها .

وللجنة أن ترجع التعيين إلى أن تهزّر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافياً لحاجة العمل أم لا .

١١ - يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ويقوم بذلك مقام اليمين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي يندب فيها .

١٢ - يعاد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذاك اسم كل خير لم يعد حائزاً صفات القبول .

ولها أيضاً أن تمحو اسم كل خير ارتكب أو أهمل أموراً توجب هذا الجزاء بقرارتين فيه الأسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه

بالحضور أمامها ليبدى لها ما يراه مفيدا من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من اعادة ادراجه في الجدول إلا اذا ذكر في قرار اللجنة أن الخبير قد ارتكب ما يمس بشرفه .

(٢) في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب على المحكمة الابتدائية أن تعين الخبراء من المقيدین في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون الندب على قدر الامكان من الخبراء المقبولين أمام محكمة الاستئناف .

وتندب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هي لها .

وندب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .

١٤ — ندب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى لأئحة خصوصية تعنها جمعيتها العمومية ويصتق عليها ناظر الحفانية .

(٣) في واجبات الخبراء

١٥ — على الخبير المقيد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي عين فيها ما لم يقتم في ظرف أسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذرا مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته .

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقتم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ — يطلع الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .
ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره صرفاً بجميع الأوراق التي استلمها .

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفاً شاملاً للبيانات الآتية :

(١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .
(٢) عدد الانتقالات إلى غير محل إقامته وتواريخها والمسافات التي قطعها .

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلاً مع تقديم ما يؤيد ذلك من المستندات .

(٤) في أجور الخبراء

١٩ — يقدر قاضي أو رئيس المحكمة التي تنظر في عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك إذا لم يفصل في الدعوى في مدة ثلاثة الأشهر التالية لإيداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من قاضي أو رئيس المحكمة التي عينته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف في ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعبارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكتاب .

٢٠ — يراعى في تقدير أجرة الخبير الزمن الذي قضاه في العمل وفي تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذي قام به والمصاريف التي صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الأتعاب .

٢١ — تراعى القواعد الآتية في تقدير الأجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتي قرش لكل يوم إلا في أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم أو في الأمر .

(٢) يجوز نقص عدد الأيام والساعات المبينة في الكشف إذا كان غير متناسب مع العمل الذي قام به الخبير .

(٣) لا يلتفت إلى الرسوم الطبوغرافية إذا لم يكن مأذونا بها في الحكم إلا إذا كان الرسم لا بد منه بمقتضى العمل الذي كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظري لا يفي بالحاجة من إيقاف المحكمة على حالة الأماكن .

٢٢ — تراعى في تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذي يؤدى مأموريته في المدينة التي يقطنها إلى المصاريف ثمن الأظعمة ولا أجره السكنى ولا شيئا آخر غير مصاريف الانتقال في مدينتي القاهرة والاسكندرية .

(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والناسخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الابهاز .

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الأجرة إذا ألقى تقريره ليعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فإذا كانت أجرته قد دفعت جاز ندهب لإعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذي تدعوه المحكمة ليقدم لها إيضاحات في بعض مواضع من تقريره حق في أجرة إضافية إلا إذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المقيدة أسماءهم بالجدول أن يؤدوا بمجانا الأعمال التي يكافون بها في قضايا الفقراء المعفين من الرسوم ولكن لهم

الرجوع بأجرتهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

(٥) تأديب الخبراء

٢٥ - تتخذ لجنة الخبراء ملفاً لكل خير مدرج اسمه في جدول الخبراء .

٢٦ - إذا أبى الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيراً أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر إلى لجنة الخبراء من قبل القاضي أو الرئيس أو من قبل النيابة إذا اقتضى الحال .
ويحوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدم شكواه إلى اللجنة .
ويودع البلاغ أو الشكوى في ملف الدعوى وترسل صورة ذلك إلى الخبير وله أن يبدى للجنة ما يراه مفيداً من الإيضاحات فتودع أيضاً في الملف .

٢٧ - إذا رأت اللجنة وجهاً لمحاكمة الخبير المدرج اسمه في الجدول تأديباً بناءً على التقارير أو الشكاوى التي وصلتها والإيضاحات التي قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محامياً .
فإذا رأت اللجنة بعد إتمام الإجراءات أن الخبير أخلّ بشرفه تحت اسمه من الجدول وإن كان مانسب إليه أقل جسامه من ذلك جاز إيقافه مدة لا تزيد على ستة أشهر مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٢ .
ويعلن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين .

٢٨ — تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المدرجة أسمائهم في الجدول من الأحكام في الجرح والجنايات الى اللجنة لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه ولجنة محو اسم الخبير من الجدول اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخبير الذى أوقف بقرار تأديبي من محكمة ابتدائية أو محي اسمه من جدولها بمقتضى قرار تأديبي منها أو كان المحو عند إعادة النظر السنوى بها في الجدول لاختلاله بشرفه أن يستأنف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتاب في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار .

(٦) أحكام عمومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل أهل الخبرة ماداموا في خدمة الحكومة .

ومع ذلك يجوز للمحكمة ندب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضا رؤسائهم .

٣١ — لنظارة الحفانية أن تعين موظفا بصفة خير في المسائل الحسابية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية .

ويكلف هذا الموظف بعد حلقه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعى معلومات حسابية خاصة إلا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة .

(٧) أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أسمائهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها .

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء عددا زائدا على المقرر له في المادة الثالثة إذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة إذا خلا محلان فلا يقبل إلا في واحد منهما بمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد إلى ما هو مقرر له .

ولمن ينفصل من خدمة الحكومة الأولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الأسباب المانعة للقبول .

(٨) التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعديل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريف الرسوم القضائية طبقا لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

صدر بمرأى القبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ يناير سنة ١٩٠٩)

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظر
بطرس غالي

ناظر الحفانية
حسين رشدي

قانون قاضى التحضير

(ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لأحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤
يونيه سنة ١٨٨٣ ؛

وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية أمام المحاكم
الأهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛
أمرنا بما هوآت :

١ — تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية كانت أو
استئنافية فى كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى التحضير .
وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة فى الأحكام الغيابية وقضايا
بطلان المرافعة .

٢ — يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضاتها بقرار من
ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ — يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسة ذكر جميع
الأوجه التى تدعو الى طلب التأجيل .

وتقدم الى قاضى التحضير جميع أوجه الدفع والدعاوى التى تقام
من المدعى عليهم على المدعين فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ — اذا طلب من قاضي التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه في جلسة سابقة ثم قرره فانه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش .

وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٥ — لايسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين إلا اذا كان التأجيل لاحضار أوراق ليست في حيازة الخصوم أنفسهم بعد أن ثبت الطالب أنه عمل ما في وسعه للحصول على تلك الأوراق في المدة الأولى .

٦ — اذا تبين للقاضي أن أسباب التأجيل الثاني قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو اهمال الخصم أو وكيله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش . وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٧ — يختص قاضي التحضير بما يأتي :

(أولاً) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم .

(ثانياً) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة .

(ثالثاً) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وايداعها واطلاق المذكرات التحريرية .

(رابعاً) التقرير باعادة اعلان الخصوم أو حضورهم شخصياً .

(خامساً) اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم .

(سادساً) اصدار الأحكام الغيابية وأحكام اثبات الغيبة .

ولا يجوز للقاضي المعافاة من الكفالة في أية حالة من أحوال التنفيذ المؤقت .

- (سابعاً) التقرير بشطب الدعوى وبإبطال المرافعة .
- (ثامناً) الحكم بإدخال ضامن في الدعوى أو بدخول شخص ثالث فيها .
- (تاسعاً) إيقاف المرافعة في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .
- (عاشرًا) إحالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .
- (حادى عشر) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال في التحضير .

٨ - لقاضي التحضير أيضا في حالة اتفاق الخصوم :

- (أولا) تعيين خبير في الدعوى . وفي هذه الحالة يحدد القاضي المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب أهمية الدعوى اذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم .
- ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين أمامه في اليوم الذى يحدده لذلك .
- (ثانياً) الحكم في المسائل الوقفية والاجراءات التحفظية .
- (ثالثاً) توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .
- (رابعاً) الحكم بتحقيق الوقائع التى يقررها ومباشرته .
- (خامساً) الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وبإبطال الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ - متى رأى القاضي أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للمرافعة في الموضوع يقرر بحالتها الى احدى جلسات دوائر المحكمة .

وكذلك تحوّل القضية على المحكمة للفصل فى موضوعها إذا لم يقرم الخصم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقاً لنص المادتين الخامسة والسادسة .

١٠ - إذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى التحضير فله أن يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة وللحكمة متى فصلت فى الدفع حجز الدعوى أو إعادتها الى قاضى التحضير .

١١ - لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى التحضير .

١٢ - لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التى للحكمة .

١٣ - لا تقبل المحكمة فى القضية التى أحييت عليها للفصل فى موضوعها طلباً من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير أو التى كان يجب تقديمها اليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الإحالة .

١٤ - ومع ذلك إذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضى التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب إبدائه اليه فى هذه الحالة تحكم على الخصم الذى وقع منه الإهمال بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

ولها أن تمنح كل هذه الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التمييز .

وتحكم أيضا بالغرامة المذكورة على من يرخص له من المصوم
بتأجيل الدعوى لتعين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ - يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون .

١٦ - على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون ما

صدر برأى عابدين في ٦ صفر سنة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
بطرس غالي

ناظر الحقانية
حسين رشدي

قانون

بعدم جواز توقيع المجز على الأملاك الزراعية الصغيرة
(قنطرة ٤ سنة ١٩١٣)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الرقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر
بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛
أمرنا بما هوأت :

١ - لايحوز توقيع المجز على الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع
الذين ليس لهم من الأطيان إلا خمسة أمدنة أو أقل . ويدخل فيما
لايحوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من
الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأطيان
المذكورة وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين ولا يصح التمسك
به قبل أرباب الديون الممتازة .

ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين
أكثر من خمسة أمدنة أو كان غير زارع .

وليس للدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك
به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر والا سقط حقه فيه .
ولا يصح التمسك به فى الدعاوى التى ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها
بسبب جنابة أو جنحة أو نفقة مترتبة على الزوجية أو أجرة حضانة أو
رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقا من المهر .

٢ — لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيمة في السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك .

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحل محل الدائنين الأصليين الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بأى طريق آخر .

وللدائنين الأصليين وكذلك لمن يحل محلهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يحرموا من حزية النص الذى تقرر لمصلحتهم بشرط أن لا يقع آخر أجل يضربونه لوفاء ديونهم بعد خمس سنوات من الأجل المعين فى السند الأصلي مذكورا فيه التجديد وميئنا به السند أو السندات الجديدة بيانا تاما (١) .

٣ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما

صدر برأى القبة فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٢١ (أول مارس سنة ١٩١٣)

عباس حلى

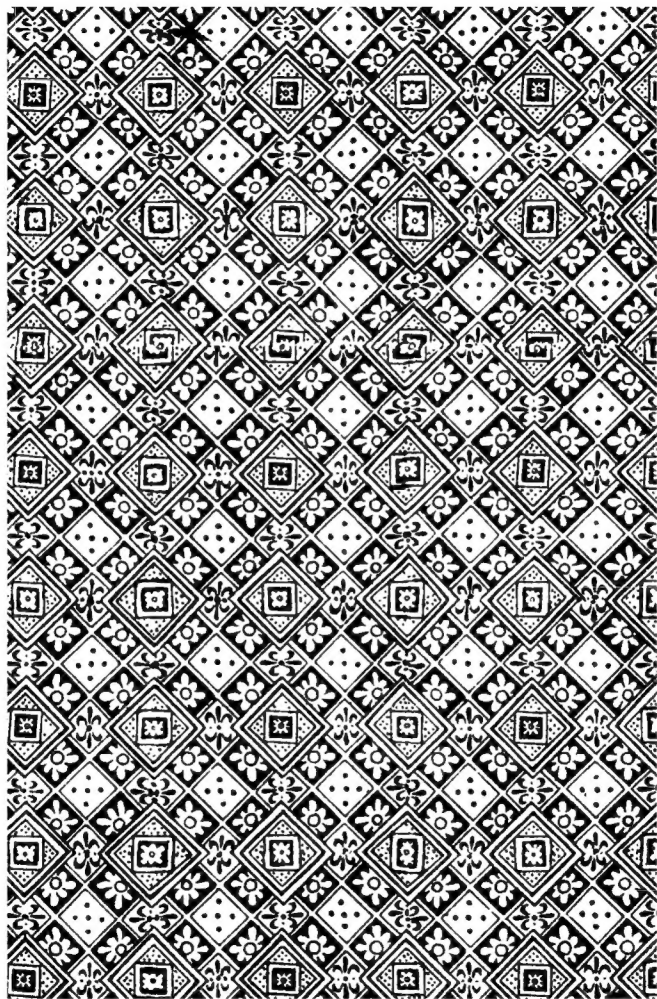
بأمر الحضرة الجلديوية

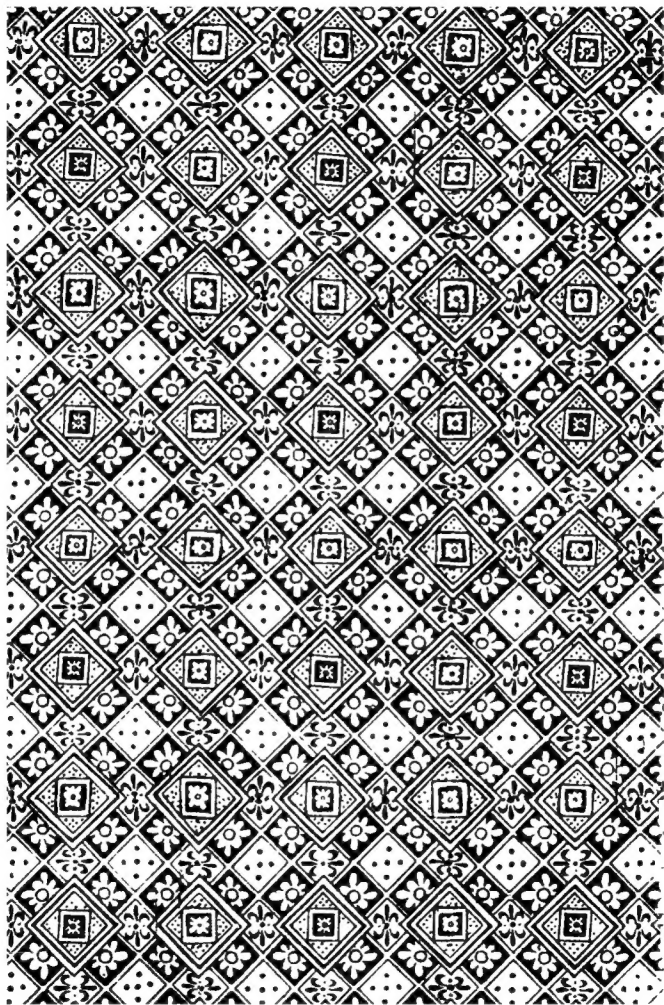
رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحفانية

حسين رشدى







0519714



Bibliotheca Alexandrina